

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير - البيض -



معهد العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد كمي

بعنوان:

تأثير سعر صرف الدولار على المستوى العام للأسعار في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2022

إشراف الأستاذة الدكتورة:

بورداش شهرزاد

من إعداد الطالبين:

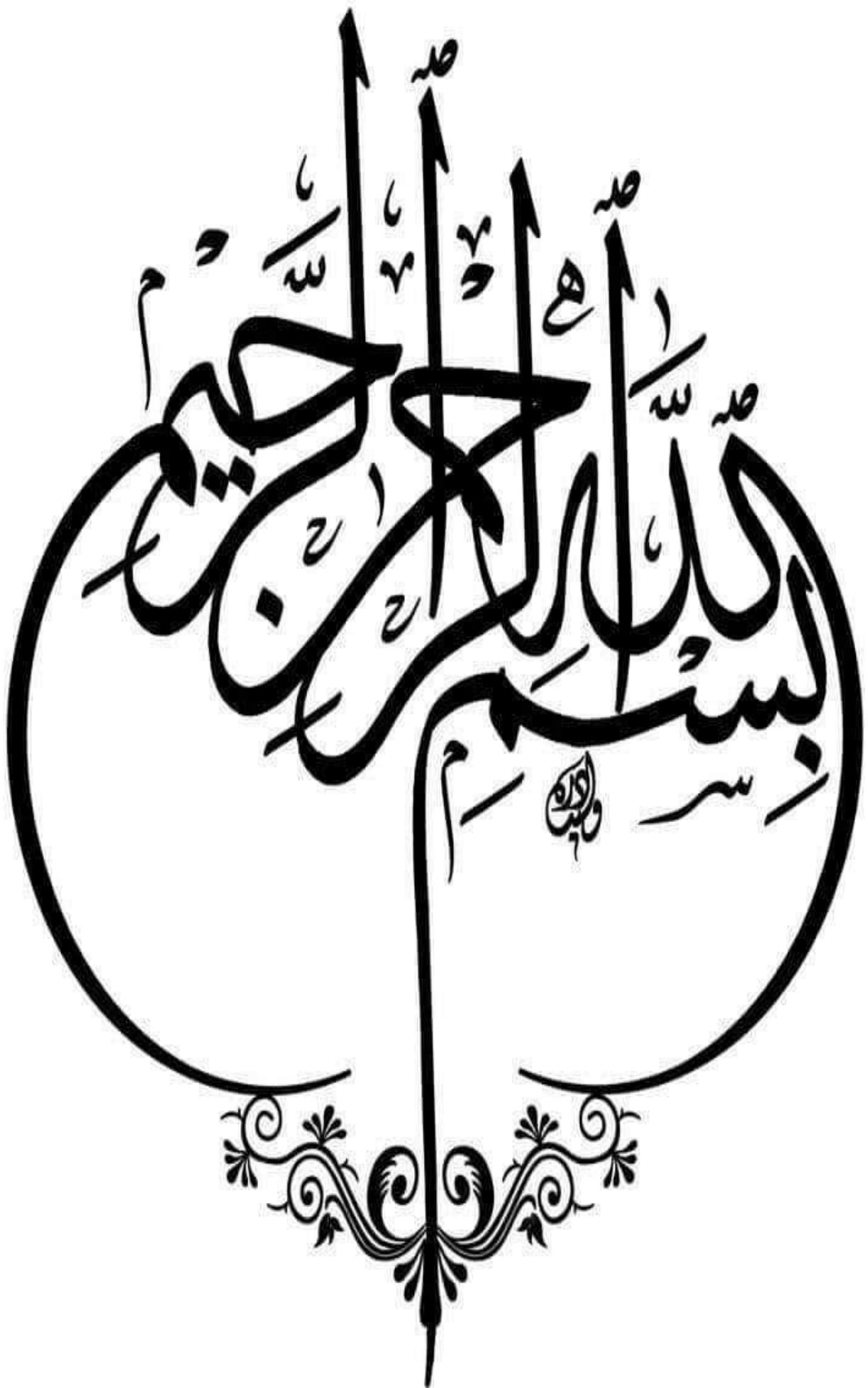
بوراس نجاة

بن سعود عبد الرزاق

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
أ.د. بوران سمية	أستاذ محاضر قسم أ	رئيسا
أ.د. بورداش شهرزاد	أستاذ محاضر قسم أ	مشرفا ومقررا
أ.د. شعنبي مريم	أستاذ التعليم العالي	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023



إهداء

أهدي هذا العمل:

إلى من دعوتهما ذللت لي الصعاب، أطال الله في

عمرهما أُمي وأبي، شكرا وتقديرا و عرفانا .

إلى سندي ودعمي في هذه الحياة أختي وإخوتي.

إلى روحي و فلذة كبدي، ابنتي شراز

نجاهة

إهداء

أهدي هذا العمل:

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما.

إلى عائلتي الصغيرة، زوجتي وابني.

عبد الرزاق

شكر وتقدير

أحمد الله سبحانه وتعالى أن وفقني لإتمام هذا العمل
وأساله أن يكون خالصا لوجهه الكريم.

ومن قوله تعالى من لا يشكر الناس لا يشكر الله

أتقدم بخالص الشكر والتقدير مع كل الاحترام إلى الأستاذة بورداش
شهرزاد لإشرافها على هذه المذكرة و لدعمها العلمي و نصائحها القيمة
التي مهدت لنا الطريق لتسليم هذه الدراسة فلها منا فائق التقدير
والإحترام.

كما التوجه في هذا المقام بالشكر إلى السادة الأساتذة أعضاء اللجنة
على قبولهم مناقشه مذكرتي.

الفهرس

IX	فهرس المحتويات
XIII.....	قائمة الجداول
XIV	قائمة الأشكال
أ.....	مقدمة عامة

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

2.....	تمهيد
3.....	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف
3.....	المطلب الأول: ماهية سعر الصرف وأهميته ووضائفه
3.....	أ- تعريف سعر الصرف
3.....	ب- أهمية سعر الصرف
4.....	ج- وظائف سعر الصرف
4.....	المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه وكيفية تحديده
4.....	أ- أنواع سعر الصرف
6.....	ب- العوامل المؤثرة في سعر الصرف
7.....	ج- تحديد سعر الصرف
8.....	المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف
8.....	أ- نظرية تعادل القوى الشرائية
9.....	ب- نظرية تعادل أسعار الفائدة (سعر الخصم)

10	10
11	11
11	11
11	11
11	11
11	11
13	13
13	13
14	14
15	15
15	15
16	16
16	16
17	17
18	18

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمستوى العام للأسعار

20	20
21	21
21	21
21	21
21	21
23	23

23	ا- مفهوم التضخم
24	اا-أنواع التضخم
26	ااا- أسباب التضخم
27	المطلب الثالث: الأرقام القياسية للأسعار وأنواعها.
28	ا- تعريف الأرقام القياسية
28	اا- أنواع الأرقام القياسية
31	ااا- أنواع الأرقام القياسية للأسعار
34	المبحث الثاني: المستوى العام للأسعار في النظريات الاقتصادية
34	المطلب الأول: المستوى العام للأسعار في النظريات الكلاسيكية
34	ا- تعريف النظرية الكلاسيكية
34	اا- تحديد المستوى العام للأسعار عند الكلاسيك
37	المطلب الثاني: المستوى العام للأسعار في النظرية الكينزية
38	ا- تعريف النظرية الكينزية
38	اا- تحديد المستوى العام للأسعار عند كينز
41	المطلب الثالث: المستوى العام للأسعار في النظرية المعاصرة (النقديون)
41	ا- تعريف النظرية النقدية المعاصرة
41	اا- تحديد المستوى العام للأسعار في النظرية المعاصرة
43	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة قياسية لتأثير سعر صرف الدولار على المستوى العام للأسعار في الجزائر، خلال الفترة 1990-2022
46	تمهيد

المبحث الأول: تطور سعر صرف الدولار والمستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.....	47
المطلب الأول: تطور سعر صرف الدولار في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) ...	47
I- سياسة سعر الصرف في الجزائر.....	47
II - تطور سعر صرف الدولار في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	50
المطلب الثاني: تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.....	54
I - السياسات السعرية في الجزائر إبتداء من 1990.....	54
II- تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).....	55
المبحث الثاني: دراسة قياسية لتأثير سعر صرف الدولار على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.....	59
المطلب الأول: توصيف نموذج الانحدار المتعدد.....	59
I- مفهوم نموذج الانحدار الخطي البسيط.....	59
II- مفهوم نموذج الانحدار المتعدد.....	65
المطلب الثاني: نتائج الدراسة القياسية.....	68
I- التعريف بمتغيرات الدراسة القياسية.....	69
II- نتائج الدراسة القياسية.....	70
خلاصة الفصل.....	74
الخاتمة العامة.....	76
قائمة المراجع.....	79
قائمة الملاحق.....	89

قائمة الجداول

جدول رقم (III-1) : الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.....	50
جدول رقم (III-2) : تطور مؤشر أسعار في الجزائر 1990-2022.....	55
جدول رقم (III-3): تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد	70

قائمة الأشكال

الشكل رقم (1-II): التكاليف والايرادات الكلية المتوقعة عند مستويات مختلفة من المبيعات
22

الشكل رقم (2-II) : منحنى الطلب الكلي في النظرية الكينزية 40

الشكل رقم (3-II): منحنى العرض الكلي في النظرية الكينزية 40

الشكل رقم (4-II) : التوازن في النظرية المعاصرة..... 42

شكل رقم (1- III) : منحنى يمثل الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر
خلال الفترة 1990-2022 52

شكل رقم (2- III) : منحنى يمثل الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر
خلال الفترة 1990-2022..... 57

الشكل رقم (3-III): تمثيل الفروقات الصغرى 61

الشكل رقم (4-III): تمثيل قوة علاقة باستخدام معامل الارتباط..... 63

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يعتبر سعر الصرف الرابط المهم بين الأسواق المحلية والأسواق الأجنبية وهذا في ظل اقتصاد السوق وحرية رأس المال، حيث زاد الاهتمام بها في ظل التغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم، لما له من أثر واسع في على اقتصاديات الدول، وذلك من خلال علاقته بمختلف المتغيرات الاقتصادية كالمستوى العام للأسعار وميزان المدفوعات و.....

حيث يتعرض سعر الصرف في الغالب لتغيرات وتقلبات مستمرة تؤدي لمخاطر في المعاملات الاقتصادية الدولية، وعليه وجب اتباع تقنيات لتفادي حدوث خسائر كبيرة أو تغطية المخاطر، باعتبار سعر الصرف يرتبط بعوامل عديدة كالتضخم الذي هو عبارة عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار والذي ينتج عنه انخفاض في قيمة العملة، ولتحديد أسباب ارتفاع مستويات الأسعار يتم الإستعانة بالأرقام القياسية للأسعار .

إذ يتم تسليط الضوء على تحليل العوامل المؤثرة في تقلبات سعر الصرف على المستوى العام للأسعار باعتباره يمثل أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار السعري، حيث يعتبر أحد أهم الأهداف المهمة للسلطات النقدية لخلق مناخ استثماري ملائم من جهة وتحقيق مستوى رفاهية مقبول من جهة أخرى. إذ أنه من المعروف أن البنك المركزي هو المتحكم في بسعر الصرف، وهذا من خلال السياسة النقدية التي يتبعها، إذ يعتبر الاستقرار النقدي من بين أهم الشروط لتحقيق استقرارية القيمة الخارجية للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وذلك من خلال سعي السلطة النقدية لتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، مع تحقيق نمو العرض النقدي الاسمي بمعدل يقترب من معدل الإنتاج السلعي.

حيث سعت الجزائر كغيرها من الدول النامية للنهوض باقتصادها عن طريق خلق سياسة نقدية ومالية مساندة للتطور الحضاري والتقدم، لكنها تعرضت لمجموعة من التحديات كأزمة المديونية، أزمة انخفاض أسعار النفط، ارتفاع نسبية التضخم واهتزاز المركز المالي للاقتصاد، مما أثر سلبا على المستوى العام للأسعار، مما دفعها للقيام بإصلاحات هيكلية تعمل على تحرير التجارة الخارجية والاسعار وتفعيل قوى السوق.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها انطلاقا من الاهتمام المتزايد بسعر الصرف وخاصة الدولار، خاصة وأن التقلبات الأخيرة التي تعرض لها سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار، جعل العديد من المحللين

الاقتصاديين والخبراء يطرحون العديد من الأسئلة على التأثيرات التي تنعكس على عدم استقرار المستوى العام للأسعار في الإقتصاد الوطني.

طرح الإشكالية:

وبناء على ماتقدم يمكن طرح إشكالية الدراسة التالية:

ما مدى تأثير سعر صرف الدولار على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية وانطلاقا من السؤال الجوهري السابق وحتى نتمكن من الإحاطة بجوانب

الموضوع يمكن صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يوجد تأثير للتضخم على سعر الصرف ؟
- هل توجد علاقة بين تعديل سياسات الصرف التي لجأت الجزائر إليها، ونظم سعر الصرف؟
- هل توجد علاقة بين تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار والمستوى العام للأسعار ؟
- وبغية معالجة إشكالية الدراسة والوصول إلى النتائج المرجوة، إقترحنا الفرضيات التالية:
- نعم يوجد تأثير للتضخم على سعر الصرف .
- نعم توجد علاقة بين تعديل سياسات الصرف التي لجأت الجزائر إليها ونظم سعر الصرف.
- لا توجد علاقة بين تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار والمستوى العام للأسعار.

ثالثا:مبررات إختيار الموضوع

لاختيار الموضوع عدة دوافع وأسباب منها:

- الاهتمام بالمواضيع الحديثة والرغبة في البحث في هذا الموضوع.
- رغبتنا في إجراء دراسة قياسية للعلاقة بين إثنين من أهم المتغيرات المتعلقة بالاقتصاد الوطني وصياغة تلك المتغيرات للحصول على نتائج أفضل.
- تنمية معرفتنا العلمية في مجال سعر الصرف.

رابعا:أهداف الدراسة

هدف دراستنا هو الوصول لعدة أهداف منها:

- تسليط الضوء على سعر الصرف من خلال التطرق لإطارها النظري.

-إبراز أهمية الأساليب والأدوات القياسية في البحث العلمي، ودور النماذج القياسية والاقتصادية في تفسير وتحليل العلاقة بين متغيري الدراسة.

-تقييم تأثير سعر صرف الدولار على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال فترة الدراسة المعتمدة.

خامسا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في إثراء الدراسة حول سعر صرف الدولار والتعرف على تأثيره على المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة (1990 إلى 2022)، ومعرفة مختلف التغيرات التي تؤثر على المستوى العام للأسعار.

سادسا: حدود الدراسة

-الحدود المكانية: تمثلت في دراسة حالة الجزائر.

-الحدود الزمانية: الاطار الزمني للدراسة تم في الفترة المحصورة بين (1990-2022).

سابعا: منهج الدراسة

لاختبار صحة الفرضيات، والوصول إلى إجابة مقنعة تم الإعتماد على:

-المنهج الوصفي: وهذا لأن البحث يحتوي على جانب نظري يتطلب توظيف المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف والمستوى العام للأسعار.

-المنهج الاستقرائي: كضرورة للدراسة اعتمادا على الإقتصاد القياسي وبرنامج Eviews 12

باستخدام المنهج الاستقرائي قمنا بدراسة سعر صرف الدولار ومدى تأثيره على المستوى العام للأسعار من خلال تقييم وتحليل الأداء باستعمال تحليل المعطيات والإحصائيات.

سابعا: الدراسات السابقة

تمت معالجة سعر صرف الدولار والمستوى العام للأسعار في الجزائر من طرف عدة باحثين، وسعيا إلى إثراء الموضوع حاولنا الدمج بين الموضوعين لتوضيح أثر تأثير سعر صرف الدولار على المستوى العام للأسعار في الجزائر، وقد تم الاعتماد على بعض الدراسات التي تقترب من موضوع دراستنا، وهي كالتالي:

1- دراسة أيدير عبد الحفيظ (1998)، النمذجة وتحليل القياس الإقتصادي لتغيرات المستوى العام للأسعار، بجامعة الجزائر. هدفت هذه الدراسة إلى لمعرفة الأثر المستقبلي لتحرير الأسعار في مستواها العام على التضخم من خلال الدراسة يهدف الباحث إلى تقييم تأثيرتغيرات سعر الصرف على حسابات

ميزان المدفوعات تجريبيا ونظريا، وتوصل في الأخير إلى أن تغيرات سعر الصرف تسببت في خسائر صرف أثرت على ميزان المدفوعات، وأن سوق الصرف بين البنوك له أثر كبير في تحديد سعر صرف العملة.

2- دراسة علي بن قدور. (2013). دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970-2010 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد. هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة سعر الصرف الحقيقي التوازني في تحقيق التوازنات الخارجية والداخلية، وبناءا عليه يعتبر التقدير الدقيق لسعر الصرف التوازني شيء ضروري لأي دولة تتبنى إدارة سياسة اقتصادية كلية ذات توجه خارجي، وبالنظر للدراسات التجريبية في هذا المجال يتضح أن عدم توافق القيمة الاسمية لسعر الصرف الرسمي و مستواها التوازني سيؤدي إلى وجود سعر مغالى فيه، أي مقوم أكبر من قيمته الحقيقية و الذي سيؤدي إلى حدوث عدم توازن في الاقتصاد الكلي مع ضعف الأداء الاقتصادي، و لهذا فإنه من الضروري تحديد المستوى التوازني لسعر الصرف، و من ثم تفسير مجراه.

3- دراسة ليندة بلقاسم. (2013). أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3. هذه الدراسة هدفت إلى البحث عن أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية (وهذا من خلال العمليات المنظورة "الميزان التجاري") في الجزائر خلال الفترة (2010-1998)، وبناء عليه تم بناء نموذج قياسي يظهر فيه سعر الصرف كمتغير مستقل والميزان التجاري الجزائري كمتغير تابع. إذ توصلت الدراسة للنتائج التالية: المعطيات الجزائرية للفترة من 1998 إلى 2010 لا تظهر أي علاقة إحصائية بين المتغيرتين لميزان التجاري وسعر الصرف، وقد يعود ذلك إلى أن صادرات الجزائر تتكون أساسا من مواد أولية (الغاز والنفط)، فهي تعتمد على أسعار المواد الخام في السوق العالمية.

4- FERRAT MARZOUK(2013), L'impact du fluctuation du dollar américain sur le commerce extérieur de Algérie(1999-2008), Mémoire magistère en science économique, université d'Oran.

من خلال هذه الدراسة، تطرق الباحث إلى دور الدولار الأمريكي وهذا باعتباره عملة محورية في النظام النقدي العالمي، والأكثر استعمالا في المؤسسات العالمية والتجارة الدولية، بالإضافة إلى تطرقه

لأثر تغيراته على الدول النامية بصفة عامة، وعلى الإقتصاد الجزائري بصفة خاصة، وهذا بسبب اعتمادها على الدولار الأمريكي في التصدير.

وتوصل إلى إرتباط كبير بين تطور قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى وعلى الصادرات والمحروقات وعلى عائداتها من العملة الصعبة.

5- دراسة بن البار محمد، بعنوان أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر، خلال الفترة 1986-2014، دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم إقتصادية جامعة محمد بوضياف المسيلة، (2016-2017). هذه الدراسة هدفت إلى موضوع أثر السياستين المالية والنقدية، والتنسيق بينهما في الحد من التضخم ومحاولة قياس فعالية السياسة المالية والنقدية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، بالإضافة إلى تحديد سلوك العلاقة بين السياستين والتضخم، من خلال دراسة قياسية بالأعتماد على تحليل السلاسل الزمنية لكل مؤشر، وقد توصلت الدراسة إلى أن التضخم ظاهرة إقتصادية نقدية وقياسية، وهو تشخيص للوضع الإقتصادي، إذ أن الطريقة الأفضل لقياس معدل التضخم هو قياس معدل الإرتفاع في الأسعار.

ثامنا: هيكل البحث

بغية الوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة، وللإجابة عن الإشكالية المطروحة والتحقق من فرضياتها، وضع هيكل الدراسة مقسم إلى ثلاثة فصول، مقسمة إلى مباحث ومطالب كالتالي:

-الفصل الأول: نخصه حول مفاهيم سعر وسوق الصرف، تحت عنوان عموميات حول سعر الصرف.

الفصل الثاني: نتناول فيه مفاهيم عامة حول المستوى العام للأسعار، تحت عنوان الاطار المفاهيمي للمستوى العام للأسعار.

الفصل الثالث: نخصه للدراسة القياسية لتحديد تأثير سعر صرف الدولار على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

وفي الأخير نختم هذا البحث بخاتمة عامة، توضح أهم النتائج المتوصل إليها وبعض الاقتراحات والتوصيات.

الفصل الأول:

عموميات حول سعر الصرف

تمهيد :

لسعر الصرف أهمية كبيرة كونه متغيرا اقتصاديا شديد الحساسية للمؤشرات الداخلية والخارجية، باعتباره أداة لتسوية كل المعاملات الاقتصادية والمالية بين بلد ما والعالم الخارجي و باعتباره حلقة وصل بين الاقتصاديات الدولية ومقياسا مهما لحجم معاملاتها. بالإضافة إلى ذلك، فإن لسعر الصرف تأثيراً واسعاً على توازن الاقتصاد والمستوى العام للأسعار، حيث يعتبر أحد الأدوات ذات العلاقة بين الأسعار المحلية والخارجية. إلا أن أسعار الصرف يتم تحديدها وفقاً لأنظمة وسياسات الصرف المتبعة كما تسعى السلطات النقدية الى محاولة التحكم بأفضل شكل ممكن في هذا المؤشر كونه يشكل واجهة حقيقية لقوة دولة اقتصادية

وعلى هذا الأساس كان تقسيمنا لهذا الفصل على النحو التالي :

المبحث الأول: مفاهيم عامه حول سعر الصرف.

المبحث الثاني: عموميات حول سوق الصرف.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

يمثل سعر الصرف أهم ركائز التبادل بين الدول، فهو يشكل دوراً مهماً في رفع القدرة التنافسية، وهذا ما سيتم التطرق إليه في المبحث الأول من خلال مايلي: ماهية سعر الصرف وأهميته ووضائفه، أنواع سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه ومحدداته، وفي الأخير النظريات المفسرة لسعر الصرف.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف وأهميته ووضائفه

سنحاول من خلال هذا المطلب أن نستعرض أهم المفاهيم الأولية المتعلقة بسعر الصرف، أي تعريفه وأهميته بالإضافة إلى الوظائف التي يؤديها.

أ- تعريف سعر الصرف

لسعر الصرف عدة تعاريف، منها:

- يعرف على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عمله معينة، للحصول على وحدة من عملة أخرى (الفولي و شهاب، 1997، صفحة 292)

- يعرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني، أو هو ما يدفع من وحدات النقل الوطني للوصول الى وحده أو على عدد معين من وحدات النقد الأجنبي. (شمعون، 2005، صفحة 139)

- هو سعر إحدى العملات بدلالة عملة أخرى، والذي على أساسه تتم المبادلة، بحيث يعبر عن الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن شراؤها بوحدة واحدة من العملة الوطنية. (الزاوي، 2016، صفحة 15)

- هو عبارة عن عدد الوحدات من هذه العملة مثلا عدد وحدات اليورو التي تدفع من أجل الحصول على وحدة واحدة من الدولار الأمريكي. (محيطنة، 2013، صفحة 71)

فمن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد وحدات العملة المحلية التي يمكن دفعها مقابل وحدة واحدة من عملة أجنبية.

ب- أهمية سعر الصرف

تكمن أهمية سعر الصرف في:

- ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، من خلال ثلاثة أسواق وعلى المستويين الكلي والجزئي وهي سوق الأصول وسوق السلع وسوق عوامل الإنتاج. (الغالي، 2011، صفحة 41)
- باعتبار أن سعر الصرف يمثل تكاليف والأسعار سواء داخل بلد أو خارجه، فإنه يمكن أن يستخدم كمؤشر على تنافسية البلد، وبالتالي على ميزان المدفوعات. (بخاري، 2010، صفحة 21؛ الرحيم ع.، 2000)
- تكمن أهمية سعر الصرف على مستويين، حيث يقع المستوى الأول في إطار أسعار الصرف التجارية الثنائية بين عملتين، أما المستوى الثاني فيقع في إطار أسعار الصرف متعددة الأطراف، أي تصرف عملة معينة مقابل مجموعة من العملات بما يسمى سعر الصرف الفعلي. (طرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، 2013، صفحة 231)

III - وظائف سعر الصرف

لسعر الصرف عدة وظائف منها: (درقال، 2011، الصفحات 4-5)

- 1- **وظيفة تطويرية:** وهو استخدام سعر الصرف في تطوير صادرات مناطق معينة الى مناطق أخرى وذلك من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، كما يمكن ان تؤدي الى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة، أو الإستغناء عنها بالإستيراد التي تكون أسعارها اقل من الأسعار المحلية، وبالتالي تأثير سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي في التجارة الخارجية.
- 2- **وظيفة قياسية:** أي باعتماد المنتجين المحليين على سعر صرف لغرض مقارنة وقياس الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية.
- 3- **وظيفة توزيعية:** هذا عن طريق ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم التجارة الخارجية بإعادة توزيع الثروات الوطنية والدخل القومي بين أقطار العالم.

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه وكيفية تحديده

كما أن لسعر الصرف عدة أنواع، وله عوامل مؤثرة فيه ويتحدد بعدة حالات يمكن توضيحها من خلال هذا المطلب كالتالي:

1- أنواع سعر الصرف

لسعر الصرف عدة أنواع، نذكر منها:

1- سعر الصرف الحقيقي.

يقصد به ذلك المؤشر الذي يجمع بين كل من تفاصيل معدلات التضخم وتقلبات سعر الصرف الاسمي، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار (بلقاسم، 2013، صفحة 8) المحلية.

2- سعر الصرف الاسمي

هو مقياس قيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمه عملة بلد آخر، تتم عملية شراء وبيع العملات أو تبادل العملات حسب أسعار العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، وبالتالي يتغير تبعاً لتغير الطلب والعرض .

ينقسم سعر الصرف الاسمي الى قسمين : سعر الصرف الرسمي، ويعني السعر المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي ويعني السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يدل على إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس البلد. (قدي، 2003، صفحة 103)

3- سعر الصرف الفعلي

لسعر الصرف الصرفي الفعلي معنيين: (قدور، 2013، صفحة 17)

المعنى الأول: يرمي المعنى الأول إلى سعر الصرف كمعدل حتى يتضمن متوسط آثار التعريفات والدعوم وغير ذلك من الرسوم، التي من شأنها التأثير في تكلفة الواردات على الاقتصاد المحلي وتكلفة الصادرات المحلية على الاقتصاديات الأجنبية.

المعنى الثاني: يرمي إلى إحتساب متوسط أسعار صرف البلد المعني مع شركائها الرئيسيين، وبهذا المعنى يصبح مفهوم سعر الصرف الفعلي مفهوماً متعدد الأطراف، يراعى أسعار الصرف العائمة والتي تتغير بشكل متواتر .

على سبيل المثال: إن سعر صرف البلد المعني قد زاد بالقياس إلى بلد مجاور ذا معدل تضخم مرتفع، ولكنه بالمقابل قد قل إزاء بلد آخر ذا معدل تضخم منخفض، فسيكون سعر الصرف الفعلي لعملة البلد المعنى هو متوسط هذين المتغيرين.

4- سعر صرف التوازي

أي السعر الذي يشكل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي. (بوخاري، 2010، الصفحات 120-121)

5- سعر الصرف الفعلي الحقيقي

يعتبر سعر الصرف الفعلي الحقيقي سعر صرف فعلي مبني على أساس أسعار الصرف الحقيقية، عوضاً عن أسعار الصرف الإسمية، ولذلك يحتاج حسابه إلى مجموعة من البيانات عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الدول محل الإهتمام، حيث يتم تحويل أسعار الصرف الإسمية إلى أسعار صرف حقيقية، ومن ثم يتم الترجيح حسب الأوزان النسبية لحجم التجارة مع الدول المعنية المختلفة، وذلك للوصول إلى سعر الصرف الفعلي الحقيقي. (دانيلاز، فانهوز، وحسني، 2010، الصفحات 74-75)

II - العوامل المؤثرة في سعر الصرف

من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف نجد:

1- معدلات الفائدة

تؤدي الزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية إلى تحفيز رأس المال الأجنبي للإستثمار إلى الداخل، مؤدية بذلك إلى إرتفاع قيمة عملتها في سوق الصرف الأجنبي، إذ أن الزيادة في سعر الفائدة الحقيقي في دولة ما سيؤدي إلى زيادة الطلب على عملة تلك الدولة من طرف المستثمرين من دولة أخرى، وإقراض عملاتهم المحلية إلى مقترضين في هذه الدولة، وستؤدي هذه التحركات في رأس المال إلى رفع قيمة عملة هذه الدولة بالنسبة للدول الأخرى. أما إنخفاض أسعار الفائدة المحلية سيكون له أثر معاكس لما سبق. (الغالبي، 2011، صفحة 65)

2- كمية النقود

يؤدي تزايد كمية النقود والإفراط في الإصدار النقدي إلى إرتفاع مستوى الأسعار، وبالتالي جعل قدرة الدولة المعنية تقل على منافسة سلع الدول الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة الإستيراد وانخفاض الصادرات، ما يقابله زيادة الطلب على عملات تلك الدول والإنتفاض في الطلب على العملة المحلية. مما ينتج عنها إرتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية. (عطوان، أسعار صرف العملات، 1992، صفحة 80)

3- تغير معدلات التضخم

يتطلب إرتفاع معدل التضخم في البلد إلى إتخاذ إجراءات نقدية أو مالية عن طريق سلطتها النقدية. وفي حالة غياب هذه الإجراءات فإن الأمر يتطلب تخفيض العملة والعكس بالعكس. نفس الشيء

إذا مرت الدولة بفترة كساد أو كساد تضخمي، فإن الدولة تلجأ إلى تخفيض عملتها لكي تصبح منتجاتها رخيصة وتعطيها قدرة تنافسية أكبر. (بخاري، 2010، صفحة 126)

4- التغيير في ميزان المدفوعات

باعتبار سعر الصرف حلقة وصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، إذ أنه يتمحور حول التوازن والإختلال الاقتصادي فيه، يمكن القول بوجود اختلال في ميزان مدفوعات في حاله تباين بين مدفوعات ومقبوضات البلد مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة تقدر عادة بسنة. (الغالبي، 2011، الصفحات 69-70)

5- التدخلات الحكومية

تتم هذه التدخلات من طرف البنك المركزي للدولة، من أجل تعديل سعر صرف العملة، عندما لا يكون ملائماً لسياسته المالية والاقتصادية.

III- تحديد سعر الصرف

يتحدد سعر الصرف بثلاثة حالات: (حميدات م.، 2000، الصفحات 109-110)

الحالة الأولى: يتم عبرها تحديد سعر صرف العملة عن طريق الارتباط مباشرة بعملة التدخل، فأسعار هذه العملات تظل ثابتة عبر الزمن باتجاه العملة المرتبط بها، ما دامت السلطات النقدية للبلد المعني لم تحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.

الحالة الثانية: يقصد بها التعويم الحر دون أي ارتباط، ويتم عبرها تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار، فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو أي سلة من العملات، وإنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب. تتأثر هذه التقلبات بدورها بالحاجات المختلفة للمتعاملين في السوق، وبالتوقعات من جهة وبالمؤشرات النقدية والاقتصادية للبلد من جهة أخرى، وقد تتدخل السلطات النقدية أحيانا وعند الضرورة للحيلولة دون المبالغة في المضاربات والحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.

الحالة الثالثة: هي الارتباط بسلة من العملات، وهنا إما أن تربط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة، التي هي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خمس عملات، لكل منها وزن معين، ونشير هنا إلى أن دقة الهوامش و سعر الارتباط تختلف حسب الأقطار، أو تربط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة، تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية،

كما تعتمد الدول أيضا عملة التدخل (غالبا الدولار الأمريكي) يتم بها إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف

النظريات المفسرة لسعر الصرف هي :

1- نظرية تعادل القوى الشرائية

(قدي، 2003، صفحة 118) يرجع الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى غوستاف كاسل Gustaf Cassel في أوائل العشرينيات من القانون العشرين، وتنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن ان تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج.

وعليه فإن: (منهوم، 2012-2013، الصفحات 60-61)

$$\frac{\text{سعر الصرف الانبي للعملة في الزمن صفر}}{\text{سعر الصرف الانبي المتوقع للعملة في زمن واحد}} = \frac{\text{مؤشر السعر في الخارج}}{\text{مؤشر السعر في الداخل}}$$

وقد أختبرت هذه النظرية فنتبين أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير، كما أن العملات قليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لنظرية تعادل القوى الشرائية. (قدي، 2003، صفحة 119)

إلا ان هذه النظريات تطرح بعض الاشكالات العالقة منها: (قدي، 2003، الصفحات 119-120)

- لا تتعلق نظرية تعادل القوى الشرائية إلا بميزان العمليات الجارية، وليس بكامل ميزان المدفوعات.
 - تتحدد أسعار الصرف بعده عوامل أخرى مؤثرة، مثل تغييرأذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة... الخ
 - بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية، فباعتماد النظرية انه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان.
 - يتأثر الميزان التجاري وميزان المدفوعات بعناصرأخرى غيرالأسعار خاصة مرونة الطلب بالنسبة للأسعار وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة لنفس المتغيرين.
 - عدم قدرة النظرية على تفسير تغيرات سعر الصرف قصيرة المدى.
- وعليه نجاح نظرية تعادل القوى الشرائية يتوقف على:

- * وجود القيود من شأنه تسوية الأسعار بسبب سياسة حرية التجارة الدولية.
* وعدم اخضاع ذلك لنظم المراقبة وسيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى.

II - نظرية تعادل أسعار الفائدة (سعر الخصم)

في كتابه tract en Menetary Reform قام العالمي كينز سنة 1923 بتطوير هذه النظرية، حيث تركزهذه النظرية على سلوك التحكيم، الذي يعمل على تحديد الفوارق ما بين أسعار الصرف الفورية والآجلة، إذ أن المتعامل الذي له الخيار ما بين حياة أصل أجنبي أو أصل محلي يهتم بثلاث عوامل: معدل العائد الأجنبي، معدل العائد المحلي وسعر الصرف بين العملتين، وعليه فإن إختيار حياة الأصل الأجنبي يتم عن طريق حساب عائده المحول بسعرالصرف، وهذا حتى يكون مقارن مع العائد المحلي الذي يعبر عنه بالعملة الوطنية. (فتي، 2017، صفحة 126)

في تفسير التغيرات التي تحدث على مستوى القيمة الخارجية للعملة، تعتمد نظرية تعادل أسعار الفائدة على أسعار الفائدة، وكذلك التباين في معدلات الفائدة للبلدين الذي يساوي أو يعكس معدل التدهور أو التحسن في العملة اتجاه العملة المقابلة أو الأخرى، إذ أن الزيادة من سعر الخصم في دولة من شأنه أن يدفع بسعر الفائدة الى الزيادة، مما يؤدي الى تنشيط حركة رؤوس الأموال نحو هذه الدولة بغية الاستثمار. يؤدي سعر الفائدة المطبق باعتباره أعلى منه في الدول الأخرى إلى زيادة الطلب الأجنبي على العملة المحلية، وبالتالي إرتفاع سعرالصرف وينخفض سعر الخصم اذا حدث العكس، إذ يؤدي بدوره إلى انخفاض سعر الفائدة المحلي، ومنه زيادة العرض من العملة الوطنية وخروج رؤوس الأموال بحثا عن سعر الفائدة المرتفع، فتقل بذلك القيمة الخارجية للعملة المحلية فينعكس ذلك على ميزان المدفوعات.

ويمكن أن نعبر رياضيا عن ذلك كما يلي: (عزي خ.، 2011-2012، صفحة 61)

$$X_t0/X_c0=1+iD0/1+iE0....$$

حيث:

X_t0 :سعر الصرف الآجل.

X_c0 :سعر الصرف الآجل.

$iD0$:سعر الفائدة المحلي الاسمي .

$iE0$:تاع الفائدة الأجنبي الاسمي

كقاعدة عامة، بعد مدة معينة تتخفص قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر، إذا كان معدل الفائدة بعد تلك المدة السائد لذلك البلد أكبر من معدل الفائدة بعد نفس المدة السائد في البلد الآخر والعكس صحيح .

لقد تعرضت هذه النظرية رغم الإيجابيات التي تقدمها لعدة انتقادات منها: (أمين، 2013، الصفحات 46-47)

- إمكانية وجود حواجز تعيق تحركات رؤوس الأموال مثل الرقابة على الصرف.
- معدلات الفائدة لا تمثل سوى عامل من العوامل الموجهة لسلوك المراجعين، وهناك عوامل أخرى كالسيولة وسهولة التوظيف.
- إمكانية حدوث آثار تذبذبية من خلال المضاربة.

III- نظرية الأرصدة (وضعية ميزان المدفوعات)

تتحدد القيمة الخارجية للعملة وفقاً لأصحاب هذه النظرية بناءً على التغيرات التي تحدث على أرصدة موازين المدفوعات، وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها. فإذا فرض وكان الرصيد موجب فهذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، أما إذا كان الميزان غير موافق فهذا يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية وعلى انخفاض قيمتها الخارجية. من هذه النظرية نستخلص أن سعر صرف العملة المحلية يتحدد من وضعية ميزان المدفوعات وما يتضمنه من عمليات دائنة ومدينة. يميل سعر صرف عملة ميزان المدفوعات الذي يتجه نحو تحسين وضعه من دائنيته اتجاه العالم نحو الإرتفاع اتجاه العملات الأخرى والعكس صحيح في حاله العجز. (قدي، 2003، صفحة 123)

المبحث الثاني: عموميات حول سوق الصرف

يضم سوق الصرف مختلف أسواق العملة، فهو مثل مثله باقي الأسواق أين تعرض فيه العملات وتتوافر له وسائل اتصال فورية بين المراكز المالية العالمية.

المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف والمتعاملون فيه

للقيام بعمليات الإستيراد والتصدير يتطلب من الدولتين المتعاملتين أي المصدرة والمستوردة الإتفاق على عملة معينة محل التعامل لتسوية معاملتهما، مما يؤدي إلى تلاقي الطلب على الصرف الأجنبي بالعرض عليه، وهذا ما يفرض علينا دراسة أين تتم هذه المعاملات.

I- مفهوم سوق الصرف

لسوق الصرف تعاريف مختلفة نذكر منها:

- يعرف على أنه الإطار المؤسسي الذي يتم من خلاله بيع إحدى العملات مقابل شراء عملة أخرى. (صافي و البكري، 2009، صفحة 182)

- هي السوق التي في إطارها يتم تحويل العملات لبعضها، وهذه السوق ليست كغيرها من الأسواق المالية أو التجارية، فسوق الصرف ليس محددًا بمكان معين يجمع بين المشتريين والبائعين للعملات المختلفة، على نحو ما يحدث في سوق السلع والخدمات أو السوق المالي، أين يجتمع في البورصة حيث تتم العمليات المالية التي موضوعها الأوراق المالية. (لطرش، تقنيات البنوك، 2005، صفحة 95)

- هو المكان الذي تنفذ فيه عملية شراء وبيع العملات مقابل العملة المحلية. (قدي، 2003، صفحة 107) فمن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف سوق الصرف على أنه المكان الذي تتبادل فيه العملات الأجنبية المختلفة (شراء وبيع)، من خلال وكلاء الصرف المنتشرين عبر أنحاء العالم.

II- المتعاملون في سوق الصرف

نجد من المتعاملين :

II-1- البنك المركزي:

باعتباره بنك الدولة يتدخل البنك المركزي من أجل القيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى تنفيذ أوامر الحكومات بخصوص المعاملات في العملة، يكون هذا

التدخل من قبل البنك المركزي في العادة من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى لأنه يعتبر مسؤولاً عن سعر العملة. (العامري س.، 2010، صفحة 112)

II-2- البنوك التجارية:

تشارك البنوك التجاريه في سوق الصرف أو سوق العملات الأجنبية لتلبية حاجات زبائنها، أو تنشط لحسابها الخاص. حيث تلعب دور الوسيط بين جانب العرض وجانب الطلب من العملات الأجنبية، تقوم بالتعامل مباشرة مع العملاء أو مع البنوك الأخرى، وفي بعض الأوقات تجد البنوك أن لديها فائض أو عجز في بعض العملات وفقاً لطلبات العملاء، ولذلك تقوم بتسوية حالات العجز أو الفائض مع غيرها من البنوك الأخرى، وقد يتم تعامل البنوك مع بعضها البعض من خلال سمسرة الصرف الأجنبي. (ناصر ا.، 2008، صفحة 288)

II-3- سمسرة الصرف:

يقوم سمسرة الصرف باعتبارهم وسطاء ناشرين بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين، ويقومون بضمان الإتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في الشراء والبيع، بدون الكشف عن أسماء المؤسسات المشترية أو البائعه لهذه العملة. (قدي، 2003، صفحة 109)

II-4- الزبائن الخاصون

الزبائن الخاصون لا يتدخلون مباشرة في أسواق الصرف، فهم يشترون ويبيعون العملات متجهين إلى المصارف التي تمارس نشاطا في سوق الصرف، أو لاجئين إلى السمسرة في هذا السوق، ويشتمل الزبائن الخاصون على ثلاث مجموعات من المتعاملين: (ملاك، 2001، صفحة 194)

- 1 - الأفراد الذين يبقى تأثيرهم هامشياً إلى حد بعيد.
- 2- المشروعات الصناعية والتجارية التي تسمى غالباً بالشركات غير المالية.
- 3- المؤسسات المالية التي ليس لها حضور دائم في أسواق الصرف، أو التي لا تمتلك رؤوس الأموال الذاتية المطلوبة للمشاركة مباشرة في هذا السوق.

II-5- المؤسسات التجارية و المؤسسات المالية:

تتدخل البنوك التجاريه في السوق عن طريق وساطة الصرافين في صالات السوق، وباستثناء البنوك الكبيرة، وهي البنوك الوحيدة التي تشارك بشكل فاعل في السوق، وتمثل هذه السوق التي تقع في

داخل البنك سوقا بالتراضي، يقوم الصرافون بإنجاز معاملات الصرف لحساب زبائن البنك، كما يقوم هؤلاء الصرافون بإنجاز معاملات الصرف لحساب البنك. ويجب أن يحترم هؤلاء حدود المخاطر المفروضة من قبل البنك، كذلك يتعين أن يحصلوا على الأرباح التي تحتسب يوميا. (ناصف ا.، 2008، صفحة 311)

المطلب الثاني: أنواع سوق الصرف ووظائفها

لسوق الصرف أنواع ووظائف سنتطرق إليها في هذا المطلب.

I- أنواع سوق الصرف

تنقسم سوق الصرف الى قسمين :

1- سوق الصرف العاجل (الآني)

تتم المعاملات المتعلقة بشراء وبيع العملات الأجنبية في سوق الصرف الحاضرة على أساس تسلم وتسليم العملات موضوع التعامل فور الانتهاء من عقد الصفقة، وأن يكون هذا التبادل خلال الثمانية وأربعون ساعة القادمة بعد تاريخ العملية، وهي تتخذ صورة البيع والشراء فورا، بما يسمى الصرف الحاضر. (عادل، 2003، صفحة 100)

2- سوق الصرف الآجل

وفقا لهذه السوق يتحدد سعر التبادل المستقبلي للعلاقات التجارية فوريا، إذ عن طريق الاتفاق تتم عملية تبادل عملة بعملة أخرى، على أن تجرى العملية في مدة معينة تفوق اليومين، وتطلب العملات الأجنبية لتسوية عمليات المبادلة المختلفة، فإذا كان مستورد جزائري لمنتجات أوروبية يرغب في الحصول على اليورو ليدفع به ما يستورده، وكان يخشى أن يرتفع صرف اليورو مقابل الدينار الجزائري إلى وقت تصديره للسلع، فإنه يستطيع أن يعقد عقدا لأجل الحصول على اليورو، وبذلك يضمن لنفسه منذ تلك المدة أن يحصل على القيمة المطلوبة بسعر الصرف الحالي، ونفس الشيء للمصدر، ويلاحظ هنا أن عمليات الصرف الآجل تصبح في النهاية نوعا ما من المضاربة على سعر الصرف. فتوقع ارتفاع الصرف أو توقع انهياره تؤدي في الواقع إلى التسريع في تصور إرتفاع أو تدهور سعر الصرف، فيحدث الإرتفاع أو التدهور قبل الزمن المتوقع، وذلك نتيجة للإندفاع في الشراء أوالاندفاع في البيع، كما يؤدي

إلى المغالات في الأثر المتوقع من الارتفاع، أو التدهور على صورة أكبر مما كان متوقعا، فإذا حدث الارتفاع يكون أكبر وإذا وقع التدهور يكون أخطر. (شهاب، 2007، صفحة 247)

II - وظائف سوق الصرف

من أهم الوظائف الاقتصادية لسوق الصرف:

1- تحويل الاموال أو القوة الشرائية بين الدول: من أهم وظائف أسواق الصرف الأجنبي هي تحويل الاموال أو القوة الشرائية من دولة إلى أخرى، غالبا يكون التحويل عن طريق التحويل التلغرافي الذي هو عبارة عن شيك يرسل بالبرق بدلا عن البريد، ويعطي تعليماته أحد البنوك المحلية إلى بنكه المرسل في مركز نقدي أجنبي، بأن يدفع قدرا معينا من العملة المحلية السائدة هناك إلى أي مؤسسة أو حساب أو شخص. (سريبيتي، 2009، صفحة 247)

2- التغطية: هي طريقة للحماية من أخطار تقلبات أسعار الصرف، أو هي تلك العمليات التي تتم بقصد تغطية وضع مفتوح أو تجنب مخاطر الصرف الأجنبي، برزت الحاجة لها نتيجة للتقلب المستمر لأسعار الصرف الأجنبي عبر الزمن، فإن أي شخص عليه القيام بتسلم أو دفع مبالغ بعملة أجنبية في تاريخ لاحق يتعرض لمخاطرة أنه سوف يتعين عليه أن يستلم أقل أو يدفع أكثر مما يتوقع، يمكن تغطيه أو تجنب هذه المخاطر في الصرف الأجنبي من خلال عملية التغطية حيث تتضمن عادة إتفاقا على بيع أو شراء كمية معينة من الصرف الأجنبي في تاريخ لاحق بسعر يتفق عليه اليوم. (سالفاتور، 1993، صفحة 147)

3- تقديم ائتمان للمتعاملين في أسواق الصرف الأجنبي: من خلال البنوك التجارية تتم هذه العملية، فعادة ما يمنح المصدرين مهلة تقدر بحوالي ثلاثة أشهر للمستوردين لتسديد قيمة إلتزاماتهم عن عمليات الإستيراد، وفي نفس الوقت ونظرا إلى حاجة المصدرين لهذه الأموال فإنهم يقبلون على خصم إلتزامات المستوردين لدى البنوك التجارية ويحصلون على قيمتها الحالية، ويعني مما سبق أن البنوك التجارية تمنح الائتمان لمدة ثلاثة أشهر في المستوردين. (يونس، اقتصاديات دولية، 2007، صفحة 266)

4- المضاربة: هي عكس التغطية، فبينما المغطي يسعى إلى تغطية أو تجنب مخاطر الصرف الأجنبي خوفا من الخسارة، فإن المضارب يقبل أو حتى يسعى إلى مخاطر الصرف الأجنبي أو إلى وضع غير مغطى بأمل تحقيق الربح، فإن المضارب قد يحقق ربحا إذا كان تنبؤه عن السوق صحيحا، وإلا تعرض

للخسارة، (سالفاتور، 1993، صفحة 148) فالمضاربون هم الذي يحققون المكاسب من التنبؤ بالتغيرات في أسعار العملات المختلفة في المستقبل، ويجد هؤلاء المضاربون السوق الآجل وسيلة مناسبة لتحقيق عملياتهم، فهم يستطيعون القيام بعمليات المضاربة عن طريق شراء الصرف العاجل من العملة التي تنخفض أسعارها والاحتفاظ بها الى أن تتحقق تنبؤاتهم وترتفع أسعار هذه العملات فيقومون ببيعها أو تحقيق الربح. (مندور، 1990، صفحة 138)

المطلب الثالث: نظم سعر الصرف

نظام الصرف هو مجموعة من القواعد التي تحدد دور كل من السلطات النقدية وكل المتعاملين في سوق الصرف، ويمثل الإطار القانوني الذي تحدث فيه سعر الصرف .
ويمكن التمييز بين عدد من التقسيمات في أنظمة أسعار الصرف من بينها:

1- نظام سعر الصرف الثابت

تعتبر قاعدة الذهب الشكل الاساسي والأول لنظام سعر الصرف الثابت، حيث يرتبط العمل بهذه القاعدة بمجموعة من الشروط أهمها: (خلف، 2004، صفحة 69)

- 1- تحديد معدل ثابت من العملة الوطنية إزاء الذهب.
- 2- ضمان تحويل العملة الوطنية إلى الذهب والعكس.
- 3- تصدير واستيراد الذهب بحرية إلى الخارج بدون وجود محددات تمنع عملية التصدير هذه، أي لا يتم منع دخول أو خروج الذهب من وإلى الدول، وما يميز هذا النظام أن إتباع الدولة لنظام سعر الصرف الثابت يضمن لها عدم تقلب أسعار الصرف، وبالتالي إستقرار نشاط التجارة الخارجية، وما يعاب عليه أنه يستوجب على البنك المركزي في الدول المعينه الإحتفاظ بكميات كبيرة من العملة الأجنبية للحفاظ على ثبات سعر الصرف الرسمي، مما يتسبب في استنزاف موارد الدولة من العملة الأجنبية. (معروف، 2005، صفحة 307)

وبناء على هذا النظام لسعر الصرف الثابت نوعين: الربط بعملة واحدة، و الربط بسلة من العملات.

1 -ربط العملة المحلية بعملة واحدة :عن طريقه يتم ربط العملة بالنسبة الى عملة دولية معينة (لطرش، 2013، صفحة 201) عادة تكون (الدولار مثلا)، وتكون خاصة بعملة بلد يتم معها جزء كبير من المبادلات

التجارية الخارجية للدولة المعنية، كما يمكن ربط العملة بعملة دولية معينة نظرا لخصائص الاستقرار التي تتمتع بها هذه الأخيرة.

2- ربط العملة المحلية بسلة عملات دولية: في الغالب هي عبارة عن عملات الدول الرئيسية الشريكة (حميدات ع.، 2010-2011، صفحة 10) تجاريا لهذا البلد، بحيث يتم ترجيح دور كل عملة من عملات السلة في تحديد سعر تعادل العملة الوطنية على أساس المركز النسبي في هيكل المبادلات مع هذا البلد.

II - نظام سعر الصرف العائم (المرن)

هو ذلك السعر المعوم (الزاوي، 2016، الصفحات 30-31) الذي يتحدد من خلال قوى السوق الحرة دون تدخل حكومي، حيث يتمتع سعر الصرف بحرية الحركة، وغالبا ما يرتبط تحديد أسعار العملة بوضع حدود دنيا وعظمى للتقلبات، لكن رغم هذا فإن الدول قد لا تقتنع بهذه الحرية المطلقة لسعر الصرف الناتج عن قوانين العرض، ولذا وجدت لنفسها مجالا للتدخل في أسعار الصرف العائمة، وعليه يمكن التفريق بين التعويم النظيف وغير النظيف.

يتحدد سعر الصرف المعوم بالسوق بالدرجة الأولى، وتدخل البنوك المركزية في البلدان التي تسمح بتعويم أسعار الصرف فيها (الموسوي، 2016، صفحة 60) من خلال شراء أو بيع النقد الأجنبي في مقابل العملة المحلية، وذلك من أجل الحد من تقلبات سعر الصرف قصيرة الأجل.

1- التعويم النظيف (الحر)

يعرف أيضا بمصطلح التعويم المستقل، (مرغيت، 2017-2018، صفحة 21) حيث يتحدد سعر الصرف في هذا النظام وفق قوى السوق بالدرجة الأولى، ويكون التدخل الرسمي في سوق النقد الأجنبي على أساس استثنائي، ولا يحدث بشكل متكرر، وفي الغالب ما يستهدف خفضا محدودا في معدل تغير سعر الصرف والحيلولة دون تقلباته المفرطة، وليس لتحديد مستوى معين له. وهناك بالمقابل بعض الدول التي تتبنى التعويم المستقل وغالبا ما لا تتدخل مطلقا في سوق الصرف مثل: نيوزيلندا، السويد، أيسلندا، الولايات المتحدة، دول منظمة اليورو.....

2- التعويم غير النظيف (المدار)

أي تدخل البنك لمنع التقلبات في أسعار الصرف عند حدود معينة. (حشيش، 2000، صفحة 136)

3- التعويم المختلط

ويطبق ذلك في مجموعة النظام النقدي الأوروبي، حيث يكون دول مجموعة مثبتة بالنسبة لبعضها البعض، وعائمة أمام عملات الدول الأخرى خارج المجموعة. (حميدات م.، 2000، صفحة 6)

III- نظام الرقابة على الصرف

الرقابة على الصرف هي وضع السلطة النقدية قيودا تنظم التعامل في النقد الأجنبي، (دوحة، 2015-2016، صفحة 19) ويكون هنالك تقييد حرية استيراد وتصدير النقد الأجنبي في ظل هذا النظام، بالإضافة إلى أن تحويل العملة إلى العملات الأخرى لا يكون بصفة مطلقة، إنما بقواعد وشروط تفرضها السلطة النقدية من خلال التأثير على ظروف الطلب والعرض على الصرف الأجنبي بغية المحافظة على استقرار أسعار الصرف .

في حال رغبتها في التحكم في أسعار العملة المحلية في الأسواق الدولية تعتمد الدولة على نظام الرقابة على الصرف، فنظام الرقابة على الصرف يتطلب توافر أجهزة فنية وتقنية ذات فعالية عالية حتى لا تؤدي إلى انتشار الرشوة من أجل تسهيل إجراءات التعامل.

كل من يصدر بضاعة إلى الخارج بمقتضى أنظمة الرقابة على الصرف لابد أن يقدم العملة الأجنبية التي حصل عليها إلى البنك المركزي، لتحويلها إلى عملة وطنية وفقا لسعر محدد .

خلاصة الفصل :

يظهر جليا أن سعر الصرف هو عامل أساسي من العوامل المؤثرة في ميدان التجارة الخارجية والداخلية، كونه وسيلة هامة للتأثير على المستوى العام للأسعار، فهو يعتبر من أهم المتغيرات الاقتصادية الذي يحدد القيمة الفعلية لعملة ما بالنسبة لعملة أخرى بمراعاة قواعد وأنظمة الصرف، والمتمثل أساسا في نظام السعر الثابت المرن ونظام الرقابة على الصرف.

كما أدت التغيرات السريعة والمفاجئة على مستوى سعر الصرف إلى ظهور وتعدد النظريات والنماذج المحاولة لتفسير وتحديد سعر الصرف والمتمثلة في نظريته تعادل القدره الشرائيه، نظرية تعادل أسعار الفائدة ، نظرية الأرصدة، بالإضافة الى أن تحديد سعر الصرف يتم على مستوى خاص به وهو سوق الصرف الذي يعبر عن المكان الذي يتم فيه تبادل العملات فيما بينها.

بالإضافة إلى التطرق إلى العوامل المؤثر فيه، والتي أوضحت أن سعر الصرف يتأثر بعدة عوامل وليس فقط التضخم وهذا عكس ما جاء بالفرضية.



الفصل الثاني:

الإطار المفاهيمي للمستوى العام
للأسعار

تمهيد :

إن موضوع المستوى العام للأسعار يعتبر ذات أهمية كبيرة لأي دولة، لأنه ينعكس على وضعها الإقتصادي، حيث تتم مراقبته وحسابه لتحديد الأهداف المسطرة، خاصة تحسين المستوى المعيشي، باتباع مجموع من الأساليب والطرق وهذا بالإستعانة بمجموعة من المؤشرات.

وبغرض الإلمام بالجانب النظري إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المستوى العام للأسعار وأساليب تحديده.

المبحث الثاني: المستوى العام للأسعار في النظريات الإقتصادية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المستوى العام للأسعار والتضخم

يعتبر استقرار الأسعار أحد أهم الأهداف التي تسعى السلطات النقدية إلى تحقيقها، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفاهيم عامة حول المستوى العام للأسعار والتضخم.

المطلب الأول: مفهوم المستوى العام للأسعار وأساليبه تحديده

سنستعرض في هذا المطلب تعريف المستوى العام للأسعار وأساليبه تحديده.

1- مفهوم المستوى العام للأسعار

لابد من الإشارة إلى مفهوم الأسعار قبل التعريف بمفهوم المستوى العام للأسعار والذي هو: السعر هو القيمة التي يدفعها شخص مقابل الإستفادة من المزايا والفوائد التي تمثلها السلعة أو الخدمة موضوع اهتمامه. (عبيدات، 2004، صفحة 19)

وعليه فتعريف المستوى العام للأسعار كالتالي:

1- هو المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة من السلع والخدمات المستخدمة، أو المستهلكة في بلد ما. (ألوزني و الرفاعي، 2008، صفحة 250)

2- هو أسعار جميع السلع والخدمات التي تدخل في المعاملات، سواء كانت سلع وخدمات استهلاكية أو إنتاجية، وبصفة عامة فإن المستوى العام للأسعار هو جميع المفردات التي تدخل في حجم المعاملات. (العراف، 2012، صفحة 232)

وبناء على التعاريف السابقة يمكن تعريف المستوى العام للأسعار على أنه المتوسط العام لأسعار السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة.

II- أساليب تحديد المستوى العام للأسعار

لتحديد السعر توجد ثلاث طرق لتسعير السلع أو الخدمات وهي كما يلي (عبيدات، 2004، صفحة 38):

1- التسعير بالتكلفة زائد هامش الربح

: وهي من أبسط وأكثر الطرق شيوعاً، وبناءاً عليها يتحدد السعر كالاتي

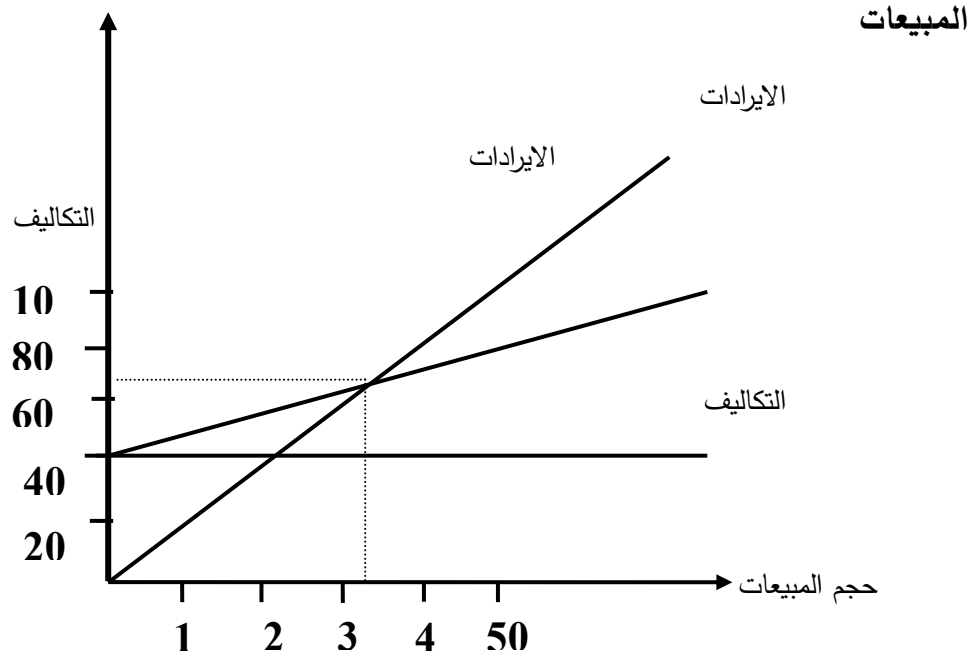
$$\text{السعر} = \text{التكاليف} + \text{هامش الربح}$$

كما أن أي سبب يؤدي إلى انخفاض المبيعات الفعلية عن المبيعات المخططة، قد يؤدي إلى عدم إمكانية المنظمة من تغطية تكاليفها الثابتة (طوروس، 2010، صفحة 98).

2- التسعير حسب نقطة التعادل

تستخدم الشركة طريقة خريطة التعادل لتحديد السعر، الذي يحقق نقطة التعادل أو الربح المستهدف الذي يبحث عنه، وهذه الطريقة تظهر التكاليف الكلية والإيرادات الكلية المتوقعة عند مستويات مختلفة من المبيعات كما يبين الشكل التالي:

الشكل رقم (1-II): التكاليف والإيرادات الكلية المتوقعة عند مستويات مختلفة من



المصدر: (عزام، حسونة، و الشيخ، 2008، صفحة 296)

من الشكل السابق يتضح أن منحنى الإيرادات الكلية يتقاطع مع منحنى التكاليف الكلية عند مستوى 30,000 وحدة، والتي تمثل كمية نقطة التعادل. عند السعر 20 دينار فإن الشركة تباع 30,000 وحدة لتصل إلى نقطة التعادل، أي حتى تغطي الإيرادات الكلية للتكاليف الكلية. ويمكن حساب نقطة التعادل كما يلي:

$$\text{نقطة التعادل} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{(\text{السعر} - \text{التكلفة المتغيرة للوحدة})}$$

$$\text{نقطة التعادل} = \frac{10}{300,000} = \frac{(10 - 20)}{300,000} = 30,000 \text{ وحدة (عزام، حسونة، و الشيخ،$$

2008، صفحة 296)

3: التسعير على أساس القيمة (المنفعة المدركة)

كثير من المنظمات تسعر منتجاتها على أساس المنفعة (القيمة المدركة) ، إذ يجاري السعر المنفعة التي يراها المستهلك من اقتنائه للسلعة وليس على أساس التكلفة للسلعة أو الخدمة. فمثلا فنجان قهوة قد يكلف شخص 15 قرشا، بينما لو طلبه في مطعم الجامعة يكلفه 25 قرشا، وإذا رغب في تناوله في مطعم خمسه نجوم فإنه يكلف 5 دنانير، والمستهلك يكون على إستعداد أن يدفع هذه الأسعار المتفاوتة ولكن حسب المنفعة التي يرغب بالحصول عليها. فنجان القهوة في المنزل أو الجامعة يشتريه الطالب المستهلك من أجل الشعور بالإستيقاظ والإستعداد ليوم جديد والدراسة بشكل جيد، ولكن إذا ما يرغب بتناوله في كافيتريا فندق فهو يبحث عن منافع متعددة لقضاء نهاية أسبوع في مكان راقى، وقضاء أمسية رائعة في بيئة متميزة من المكان والعلاقات الاجتماعية . (عزام، حسونة، و الشيخ، 2008، صفحة 298)

4: التسعير على أساس السوق المنافسة

بناء على هذه الطريقة يتم التسعير لدى الشركة المعنية بالنظر لأسعار المنافسين الرئيسيين، لذلك لا يتم اهتمام كبير بالتكاليف الكلية التي يتم انفاقها على السلعة أو الماركة منها، وتتزايد أهمية هذه الطريقة في التسعير بشكل خاص في حالة تشابه سهولة استخدامها لشراء السلعة من المتاجر التي تبيعها، اذا ما أحسن اختيار وتنفيذ أفضل المنبهات التسويقية داخل المتاجر التي تبيعها، والتي تركز على السعر كعامل رئيسي لمواجهة أسعار مختلف الماركات المنافسة المطروحة في الأسواق المستهدفة. (عبيدات، 2004، صفحة 39)

المطلب الثاني: مفهوم التضخم وأنواعه وأسبابه

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى تعريف التضخم وأنواعه والآثار المترتبة عنه، والنظريات المفسرة له.

1- مفهوم التضخم

للتضخم عدة تعاريف نذكر منها:

-التضخم هو الإرتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن في بلد معين، وبالتالي فهو ينطوي على عنصرين أساسيين هما: ارتفاع المستوى العام للأسعار واستمرارية هذا الارتفاع، أي أنه حركة تصاعدية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي. (الطويل، 2010، صفحة 163)

-التضخم هو الإرتفاع المتواصل والمستمر في للأسعار، وليس بالضرورة أن كل ارتفاع تضخمي، فمثلا يكون سبب الإرتفاع في الأسعار والانخفاض المفاجئ في العرض الكلي للإنتاج، مثل تعرض الإنتاج الزراعي في بلد يعتمد على الزراعة لظروف قحط في عدة مواسم متتالية، فالإرتفاع المتواصل هنا هنا لايعتبر تضخميًا لأنه ناتج عن اتجاه جهاز الأسعار لتحقيق التوازن المتناقص للإنتاج والطلب عليه. (يونس و مبارك، 2003، الصفحات 382-383)

وانطلاقًا من التعاريف السابقة يمكن تعريف التضخم على أنه ظاهرة إقتصادية واجتماعية، متعددة الأبعاد والأسباب، ويمثل الإرتفاع المستمر للأسعار .

II-أنواع التضخم

للتضخم عدة أنواع: من حيث القوة، من حيث المصادر والأسباب والظروف المساعدة، من حيث موقف الحكومة منه.

II-1- من حيث القوة

II-1-1- **التضخم الجامح**: يسمى هذا النوع من التضخم أحيانًا بالتضخم المفرط، والذي يعتبر أخطر أنواع التضخم على الإقتصاد القومي، ويظهر هذا النوع من التضخم نتيجة الزيادة المفرطة والحادة في كمية النقود المتداولة، مع نقص في كمية المعروض السلعي نتيجة للظروف غير العادية، والتي قد يمر بها الإقتصاد القومي، غالبًا ما يؤدي هذا النوع من التضخم النقدي إلى تدمير الإقتصادي وإلغاء العملة. (جميلة، صفحة 54)

II- **التضخم الزاحف**: يسمى أيضا بالتضخم المعتدل، وهو أقل خطورة وحدة من الجامح، وفيه ترتفع الأسعار بصورة بطيئة وبمعدلات لا تتفوق 3% سنويًا، وهكذا فهو يتطلب فترة زمنية طويلة حتى يظهر، ومن ثم معالجته من طرف الدولة تكون أقل صعوبة. (عناية، 2000، صفحة 62)

II-2- من حيث موقف الحكومة منه

من أنواع التضخم نجد من حيث موقف الحكومة في الإقتصاد، وذلك لمعالجة والقضاء على الأسباب التي تؤدي إلى التضخم وبدوره ينقسم إلى: (رجب، 2010، صفحة 3)

II-2-1- **التضخم المكبوت (المقيد)**: التضخم المكبوت يحدث في حال زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع والخدمات، وخاصة عندما تصدر الدولة نقودًا وتضعها في التداول دون غطاء من

الانتاج أو من الذهب أو من العملات الأجنبية (القطاع النادرة) (عطوان، 1989، صفحة 179)، ولمواجهه زيادة الطلب تقوم الدولة بتحديد حصص استهلاكية (مخصصات) لكل فرد من السلع والخدمات وهذا ما يسمى بالتضخم المكبوت (الرحمان و عريقات، 1999، صفحة 154).

II-2-2- التضخم الطليق: التضخم الطليق بعكس التضخم المكبوت، حيث أن الحكومة في هذا النوع من التضخم لا تتدخل لمنع ارتفاع الأسعار، ويترك طليقا فتظهر نتيجته بارتفاع الأسعار شيئا فشيئا، ويتميز هذا التضخم بارتفاع سافر للأسعار والنفقات والأجور، ذلك دون أي تدخل من السلطات وبالتالي مطالبه العمال برفع الأجور بناء على إرتفاع الأسعار، يدفع المستثمرين والمنتجين إلى رفع أسعار منتجاتهم لتغطيه التكاليف، وهذا بدوره يؤدي إلى إرتفاع أسعار الحاجات الإستهلاكية. (رجب، 2010، صفحة 12)

II-3- من حيث المصادر والأسباب والظروف المساعدة

من بين أنواع التضخم هنالك التضخم حسب المصادر والأسباب وهي كالتالي:

II-3-1- التضخم المستورد: (الرحمان و عريقات، 1999، صفحة 152) ويظهر هذا النوع من التضخم في البلدان النامية والصغيرة ، والتي تستورد معظم الخدمات والسلع من الخارج، فنتيجة لإرتفاع الأسعار في الدول المصنعة ترتفع هذه الأسعار في الدول المستوردة، وبالإمكان حساب نسبة التضخم المستورد كما يلي:

التضخم والمستورد = (قيمة الواردات / قيمة الناتج الوطني الاجمالي).التضخم العالمي

II-3-2- التضخم الطبيعي الإستثنائي: (عناية، 2000، صفحة 63) وهو تضخم غير اعتيادي ينشأ نتيجة لظروف طبيعیه كالبراكين، والزلازل، وإنتشار الأوبئة، والأمراض، أوبسبب الأعاصير والفيضانات..... فهذه الظروف وغيرها قد تكون حافزا لظهور الإتجاهات التضخمية وانتشارها، كما حدث نهاية سنة 2004 اثر الزلزال والمد البحري الذي أصاب دول جنوب شرق آسيا، حيث ارتفعت الأسعار إلى مستويات خيالية تصل إلى آلاف الأضعاف.

II-3-3- التضخم الدوري (الحركي): (علي و العيسى، 2004، صفحة 459) وهو مظهر من مظاهر النظام الراسمالي، إذ يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة، كالأزمات الإقتصادية التي تحدث عادة من فترة لأخرى.

II-2-4- تضخم التكاليف: ويقصد به التضخم الناتج عند إرتفاع نفقات الإنتاج، وخاصة الأجور، إذ أن في كثير من الأحيان يمكن رفع أجور العمال في حالة ما توفرت لديهم تفاوضية بواسطة النقابات التابعة لهم، وهذا نتيجة لإستجابة أرباب العمل لمطالبهم، إذ ينعكس ذلك على الأسعار، ويزيد الضغط عليهم بمحاولة حماية المنتجين لهامش الربح الخاص بهم. (محمد ف.، 2017)

II-2-5- التضخم الهيكلي: يساهم في ظهور التضخم الهيكلي بالدرجة الأولى الإختلالات الهيكلية، سواء كانت إجتماعية ، إقتصادية أو سياسية، وتتفاقم أكثر في الإقتصاديات المتخلفة، وفي النهاية يكون هذا التضخم وفق هذا الصنف نتيجة للضعف في التنمية، وفي العمليات المصاحبة للعملية الإنتاجية. (زكي، 1994، صفحة 130)

III - أسباب التضخم

ينشأ التضخم نتيجة لعدة عوامل اقتصادية مختلفة نختصرها فيما يلي:

III-1- أسباب التضخم حسب نظريات جذب الطلب:

ترجع معظم النظريات زيادة المستوى العام للأسعار إلى زيادة إجمالي الطلب على السلع والخدمات، لكنها تختلف في الأسباب التي تؤدي تلك الزيادات، فمن بين هذه الإتجاهات نجد النظرية الكنزوية، الكلاسيكية، النظرية النقدية المعاصرة. (نجا و السريتي، 2008، الصفحات 226-231)

III-1-1- نظرية كمية النقود الكلاسيكية: وفقا لهذه النظرية يرجعون ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى زياده الطلب الكلي على أنه ظاهرة نقدية بحتة سببها الزيادة في كمية النقود.

III-1-2- النظرية الكنزوية:

حسب هذه النظرية يكون الطلب اكبر من العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل، أو قريب منه، بسبب إرتفاع في المستوى العام للأسعار، أي أنه اذا كانت الطاقات الإنتاجية قاربت أقصى حد في تشغيلها فإن الزيادة في الطلب الكلي لا يمكن أن تحدث زيادة في الإنتاج، وعليه ينعكس في فائض الطلب على حساب الناتج، مما يؤدي إلى إحداث ضغوط تضخمية. (الأفندي، 2013، الصفحات 284-285)

III-1-3- النظرية النقدية المعاصرة:

تختلف المدرسة الكنزوية مع المدرسة النقدية، حيث أنه حتى مع الزيادة في الإنتاج يمكن أن يحدث التضخم، وذلك في حالة زيادة الإنفاق النقدي بدرجة كبيره

تفوق معدل المنتج من الخدمات والسلع. مما يبين أهمية زيادة الإنتاج الحقيقي في كبح إرتفاع الأسعار.. Source spécifiée non valide.

وعليه يظهر مما سبق أن التضخم في الطلب يرجع إلى التوسع النقدي، وهذا حسب معظم أفكار المدرسة المعاصرة والمدرسة النقدية الكلاسيكية، أما كينز فيفسره إلى فائض الإنفاق الكلي على الانتاج الكلي بالدرجة الأولى. (Levy-Garboua, 1981, p. 457)

III -2- أسباب التضخم حسب نظرية انخفاض العرض الكلي:

لم تكف النظريات التي تركز على جانب الزيادة في الطلب الكلي لتفسير التضخم ، لهذا رافق تطورها في المقابل نظريات تؤكد على جانب انخفاض العرض الكلي كمصدر للتضخم، إذ يعتبرالاقتصادي (James Duesenberry، 1918-2009) من أشهر من أشار إلى هذا الجانب في مقاله الشهيرة "ديناميكية التضخم سنة 1950". (العامري س.، 2014، صفحة 22)

III -1-2- النظرية الهيكلية:

ترمي هذه النظرية إلى أن التغيرات الهيكلية التي تحدث في مسار وحركة الإقتصاد الوطني هي من بين أسباب التضخم ،ويقصد بالهيكل الإقتصادي مجموعة العلاقات الإقتصادية المتغيرة والثابتة والتي تمتد من خلال الزمن والمكان بين القطاعات والمتغيرات الإقتصادية ذات الصلة بتوزيع للموارد الاقتصادية وبعمليات الإنتاج داخل المجتمع. (الخطيب و دياب، 2015، صفحة 261)

III -2-2- تضخم التكاليف الإنتاجية:

يرتفع المستوى العام للأسعار كلما إرتفع المستوى العام لتكاليف الإنتاج في فترة زمنية محددة، والعكس صحيح، وترتفع تكاليف الإنتاج عادة نتيجة لأسباب عديدة، كإرتفاع أسعار المواد الوسيطة أو الأولية، أو كإرتفاع أجور العمال بمعدلات نفوق الزيادة في انتاجيتهم.وهذا نتيجة لانخفاض قيمة العملة المحلية الأولية أو لإرتفاع أسعارها في الخارج. (خصاونة، 2000، صفحة 168)

وبتعريف آخر فتضخم التكاليف هو عبارة عن زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها. (خريس، خضير، و خصاونة، 2002، صفحة 129)

المطلب الثالث: الأرقام القياسية للأسعار وأنواعها.

سنستعرض في هذا المطلب تعاريف خاصة للأرقام القياسية وأنواعها.

1- تعريف الأرقام القياسية

1- هي مؤشرات تنتبأ لقياس ولبيان التغيرات النسبية، التي تطراً على ظاهرة أو متغير ما في مجموعة من الظواهر المعينة، بالنسبة لأساس محدد قد يكون الزمن أو المكان. (ريه، 2002، صفحة 339)

2- هي مؤشرات احصائية تستعمل لقياس تطور سعر، أو كمية، أو مادة، أو عدة مواد بين فترتين مختلفتين، أو بين مجموعتين أو بين مكانين. (قانة، 2011)

وعليه يمكن تعريف الأرقام القياسية على أنها عبارة عن مقياس يقيس مستوى التغير لظاهرة معينة خلال فترتين زمنيتين.

II- أنواع الأرقام القياسية

للأرقام القياسية عدة أنواع من بينها: الأرقام القياسية البسيطة، والأرقام القياسية المرجحة.

II-1- الأرقام القياسية البسيطة

وهو مجموعة الأسعار القياسية في سنة المقارنة P_n مقسوم على مجموع السلع في سنة الأساس، ويعبر عنها بالصيغة التالية: (ساكر، 2006، صفحة 73)

$$I = \frac{\sum P_n}{\sum P_0} \times 100$$

حيث:

P_n : سنة المقارنة.

P_0 : سنة الأساس.

II-1-1- الرقم القياسي البسيط للأسعار

وهو النسبة المئوية لسعر السلعة في سنة المقارنة إلى سعرها في سنة الأساس.

ويعبر عنه بالصيغة التالية: (صبري، 2006، صفحة 424)

$$Np = \frac{P_n}{P_0} \times 100$$

حيث:

P_n : سعر السلعة في السنة المقارنة.

P_0 : سعر السلعة في سنة الأساس.

Np : الرقم القياسي البسيط للأسعار.

II-1-2- الرقم القياسي للقيمة

وهو النسبة المئوية لقيم سلعة معينة في فترة المقارنة الى قيمتها في سنة الأساس.

ويعبر عنها بالصيغة التالية: (صبري، 2006، صفحة 425)

$$V = \frac{V1}{V0} \times 100$$

حيث:

V : الرقم القياسي البسيط.

$V1$: قيمة المنتج في سنة الأساس.

$V0$: قيمة المنتج في سنة المقارنة.

II-1-2- الرقم القياسي البسيط للكميات

هو النسبة المئوية لحجم سلعة معينة أو للكميات في فترة زمنية معينة أي سنة المقارنة، أو حجمها

في فترة أخرى (سنة الأساس) ويعبر عنه بالصيغة التالية: (صبري، 2006، صفحة 424)

$$Nq = \frac{Qn}{Q0} \times 100$$

حيث:

Qn : سعر السلعة في السنة المقارنة.

$Q0$: سعر السلعة في سنة الأساس.

Nq : الرقم القياسي البسيط للكميات.

II-2- الأرقام القياسية التجميعية المرجحة

للأرقام القياسية التجميعية المرجحة عدة أنواع.

II-2-1- الرقم التجميعي المرجح بكميات فترة الأساس

ويعرف برقم لاسبير وهو يهدف إلى إيجاد الثمن الذي يدفع مقابل كميات سنة الأساس بأسعار المقارنة منسوب إلى الثمن الذي يدفع مقابله مقابل نفس هذه الكميات، لكن بأسعار الأساس، ويعبر عنه بالصيغة التالية: (صالح، 2007، صفحة 212)

$$Lp01 = \frac{\sum p1q1}{\sum p0q0} \times 100$$

حيث:

Lp01: الرقم القياسي للأسعار في فترة المقارنة 1 باعتبار 0 هي فترة الأساس أو سنة .

P1: أسعار سنة المقارنة.

P0: أسعار سنة الأساس.

Q1: الكمية في سنة المقارنة.

Q0: الكمية في سنة الأساس.

II-2-2- الرقم التجميعي المرجح في كميات فتره المقارنة

يعرف برقم باش، إذ يهدف إلى إيجاد الثمن الذي يدفع مقابل كميات سنة المقارنة منسوباً إلى الثمن الذي يدفع مقابل نفس هذه الكميات ولكن بسعر الأساس. (المغربي، 2011، صفحة 441) يعبر عن هذه الصيغة كالتالي:

$$Lp01 = \frac{\sum p1qn}{\sum p0qn} \times 100$$

حيث:

Lp01: الرقم القياسي للأسعار في فترة المقارنة 1 باعتبار 0 هي فترة الأساس حسب قانون باش.

P1: أسعار سنة المقارنة.

P0: أسعار سنة الأساس.

Qn: الكميات المنتجة أو المستهلكة في سنة المقارنة.

II-2-3- الرقم القياسي المرجح في الوسط الحسابي لكمية الأساس والمقارنة

يسمى هذا الرقم برقم مارشال أدجورث، فبدلاً من وسطهما الحسابي قد يكتفي باستخدام مجموع

كميتين.

وهو الوسط الحسابي لكميات فترة الأساس وكميات فترة المقارنة للتخلص من عيوب رقم باش ولاسيير والتوصل على رقم قياسي أفضل. (فقيهي، حسين، محمود، و جبر، 2017)

$$\frac{\sum Pn(Q0 + Qn)}{\sum P0(Q0 + Qn)} \times 100$$

II-2-4- الرقم القياسي الأمثل لفيشر

الجمع بين صيغتي باش ولاسيير نتج عنه صيغة بسيطة هي اقتراح فيشر وأطلق عليها اسم الرقم القياسي الأمثل بين باش ولاسيير (رمضان، 2020)، باستخدام هذا الرقم يتم التغلب على كافة عيوب الأرقام القياسية السابقة.

ويعبر عنه كالتالي:

$$X = \frac{\sqrt{\sum p1q1}}{P0Q0} \times \frac{\sqrt{\sum p1q1}}{P0Q1} \times 100$$

حيث:

L: الرقم الترجيحي المرجح بكميات فترة الأساس (لاسيير) .

P: الرقم الترجيحي المرجح بكميات فترة الأساس (باش)

$$P01 = \sqrt{L \times P}$$

III - أنواع الأرقام القياسية للأسعار

للأرقام القياسية للأسعار ثلاثة أنواع شائعة الاستعمال: الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الرقم القياسي لسعر المنتج، الرقم القياسي لأسعار الجملة.

1- مؤشر اسعار المستهلك

يعتبر مؤشر أسعار المستهلك من أكثر المؤشرات قدرة على قياس التغير في القوة الشرائية، أو قيمة النقود، حيث أصبح يعتمد عليه لدراسة مستويات ظواهر اقتصادية مختلفة كالتضخم..... (أمينة، 2014-2015، صفحة 82)

و يمكن تعريفه كالتالي:

هو مقياس يقيس التغير الذي يحدث في مستوى الأسعار، لمدة من السلع والخدمات التي تستهلكها فئات المجتمع المختلفة في حياتها اليومية في فترة زمنية، الفترة الجارية منسوب إلى فترة يطلق عليها فترة الأساس.

2- الرقم القياسي لسعر المنتج

هو السعر الذي يتلقاه المنتج من المشتري مقابل وحدة من سلعة أو خدمة، مخصوما منها ضريبة القيمة المضافة (أو أي ضرائب أخرى)، وغير شاملة لتكاليف النقل، ويعرف الرقم القياسي لسعر المنتجين المحليين على أنه مؤشر احصائي يقيس متوسط التغير بأسعار المنتجين المحليين لمنتجاتهم في فترة زمنية أخرى، (أمينة، 2014-2015، صفحة 82) ويدخل حساب الرقم القياسي PPI الأنشطة الاقتصادية الانتاجية المحلية في دولة معينة، ومن أهم الأنشطة:

-نشاط التعدين : استخراج البترول والغاز.

-الصناعات التحويلية: كالصناعات الغذائية والكيميائية وتكرير البترول وصناعة الحديد والصلب.

-انتاج الكهرباء والمياه: كتوليد الكهرباء وتنقية المياه.

هنالك بعض الملاحظات عن مؤشر أسعار المنتج وهي:

- يقدم فكرة عن التضخم المرتبط بتغير في قيمة العمل، ويتضمن سعر خروج قيمة العمل.
- أسعار السلع المستوردة والخدمات بالنسبة لهذا المؤشر لا تؤخذ في الاعتبار.
- على مستوى البيع بالجملة يصنف هذا المؤشر أسعار السلع إلى ثلاث فئات فرعية: أسعار السلع الأولية والمتوسطة والنهائية.
- من جهة نظر البائع (المنتج) يقيس مؤشر PPI تغير الأسعار.

3- الرقم القياسي لأسعار الجملة

يعرف بأنه سعر إعادة البيع لسلعة جديدة أو مستعملة إلى تجار التجزئة أو إلى المستعملين في المجالات الصناعية أو التجارية أو المؤسساتية، أو القيام بدور الوكلاء أو السماسرة في شراء البضائع لحساب هؤلاء الأشخاص أو بيعها لهم، ويشمل سعر الجملة ضريبة القيمة المضافة وأجور النقل. كما أنه يمكن تعريف الرقم القياسي لأسعار الجملة على أنه أداة احصائية لقياس متوسط التغير في أسعار مجموعة معينة من مواد الجملة التي يتم تبادلها خلال فترة زمنية معينة.

يمكن أن يمثل الرقم القياسي لأسعار الجملة جميع الموارد التي تدخل في مبادلات الجملة، وعليه الحصول على مقياس عام لتغيرات الأسعار. أو الاقتصار على فئة معينة والاتجاه نحو تركيب مقياس لتغيرات أسعار مجموعة محددة من السلع، كل مجموعة منها على حدى، كالرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية أو المواد الأولية أو المواد المصدرة أو المستوردة. (أمانة، 2014-2015، صفحة 83)

المبحث الثاني: المستوى العام للأسعار في النظريات الاقتصادية

يختلف تحديد المستوى العام للأسعار وهذا باختلاف النظريات والمدارس التي ينطلقون منها، وسنتعرض في هذا المبحث المستوى العامل للأسعار في النظريات الكلاسيكية، الكنزوية والمعاصرة.

المطلب الأول: المستوى العامل للأسعار في النظريات الكلاسيكية

من بين أهم المدارس التي تطرقت إلى تحديد المستوى العام للأسعار، نجد النظرية الكلاسيكية والتي سنتطرق إليها في هذا المطلب.

1- تعريف النظرية الكلاسيكية

على يد العالم الاقتصادي ديفيد ريكاردو (1772-1823) وحتى عقد الثلاثينات من القرن العشرين يشير إلى أن النظام التحليلي الاقتصادي الكلاسيكي، نشأ في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وأن النظام الكلاسيكي لا يشير إلى نظرية متكاملة. مع الأخذ بعين الاعتبار أن العديد من الأفكار في كتابات الإقتصاديين الكلاسيك التي تتعلق بالعمالة والنواتج والتوازن، إلا أنها لا تضم توضيحا كاملا للعوامل الأساسية المحددة لتلك المتغيرات، فضلا عن أنها لا توجد نظرية كاملة في التحليل الاقتصادي الكلي. (الحمداي، 2014، صفحة 184)

II - تحديد المستوى العام للأسعار عند الكلاسيك

II-1- النظرية الكمية للنقود الكلاسيكية

ترتكز النظرية الكمية للنقود على أساس أن التغيرات في المستوى العام للأسعار ترتبط بالإشارة إلى التغيرات في كميته النقود الموجوده في التداول، حتى أن زيادة كمية النقود تقود إلى زيادة في مستوى الأسعار، بينما النقصان في كمية النقود سيقود إلى إنخفاض في المستوى العام للأسعار، أي هناك علاقه طردية بين كمية النقود ومستوى الأسعار، مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة، حتى نعني بهذه العبارة أنه ينبغي أن لا يكون تغيير في العوامل التالية (بكري، مقلد، عابد، و ناصف، 2003-2002، صفحة 260):

1- استخدام أدوات الائتمان كنقود: يجب أن تعتبر كزيادة أو نقصان في كمية النقود في التداول، إذا كانت هناك زيادة أو نقصان في استخدام أدوات الائتمان مثل الشيكات بطاقات الائتمان الخ وهذا الحل فيما يتعلق بسرعة تداول أدوات الائتمان.

- 2- معاملات المقايضة: في حالة ماكنت بعض المبادلات تتم بدون استعمال النقود فإنما ينبغي إما أن تستعد كلياً، أو تتغير كنقصان في كمية معاملات الطلب على النقود، أو زيادة في كمية عرض النقود.
- 3- سرعه دوران النقود: يقصد بها عدد المرات التي تنتقل فيها وحده النقد من يد إلى يد.
- 4- حجم المعاملات يجب أن يبقى ثابتاً: سيتم إنجاز هذا العمل بواسطة النقود أو المعاملات التي ستتجز، فهو ليس فقط لكمية السلع التي تبادلها ولكن أيضاً عدد المرات التي تنتقل فيها السلع من يد إلى يد (سرعه تداول السلع)، يجب أيضاً أن تظل ثابتة تستند إلى معادلة التبادل أو معادلة فيشر ومعادلة كمبرج .

II-2- معادلة الأرصده النقديه (معادلة كمبرج) :

طور ألفريد مارشال فكرة أرفنج فيشر، وذلك بإدخال الدخل كمتغير يؤدي إلى ارتفاع المستويات العامة للأسعار أو ثباتها، حيث أنه في اعتقاد مارشال أن هناك نسبة معينة من الدخل يفضل الأفراد الاحتفاظ بها كأرصده جاهزة، ومع ارتفاع ميل الأفراد للاحتفاظ بالأرصده النقديه كنسبة من دخلهم النقدي مع ثبات كميته النقد، فإن ذلك سيؤدي إلى إنخفاض الدخل النقدي والعكس صحيح.

وتختلف صيغة هذه المدرسة عن صيغة فيشر، في ادخالها لفكرة الطلب على النقود، من خلال حجم الأرصده النقديه التي يرغب بالاحتفاظ بها لغرض المعاملات، واستبدال المبادلات النهائية ليحل محلها الناتج الاجمالي وفق الصيغة التالية: (ساحلي، 2021، صفحة 194)

$$M.V=P.Y$$

حيث:

M: تعبر عن كمية النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

V: سرعه دوران النقود .

Y: الدخل الحقيقي.

العلاقه بين التفضيل النقدي K وسرعه دوران النقود هي علاقة عكسية حيث $K=1/V$

K النسبه التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل أرصده نقدية، وبمقارنة المعادلاتين السابقتين نحصل على الصيغة النهائية لمعادلة كامبرج

$$P=\frac{M}{K} \rightarrow M$$

وبناء على المعادلة فإن هناك علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.

II-3- معادلة التبادل :

إنطلاقاً من افتراضات النظرية الكلاسيكية، قام الاقتصادي الأمريكي فيشر بدراسة العلاقة بين قيمة المعاملات التي تتم داخل الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة، مقومة بالأسعار الجارية وكمية النقود، في صورة متطابقة أطلق عليها معادلة التبادل، حيث تعتبر معادلة التبادل نقطة البداية في النظرية الكمية للنقود.

وعليه صيغة معادلة التبادل لفيشر كمايلي : (ناصر إ.، 2008، صفحة 9)

$$M.V=P.T^2$$

حيث :

M: كمية النقود المتداولة خلال فترة زمنية معينة.

V: سرعه دوران النقود .

T: حجم المبادلات التي تمت خلال نفس الفترة.

P: المستوى العام للأسعار لنفس الفترة.

وهذا يعني أن كمية النقود مضروبة في سرعه دورانها، تساوي حجم المبادلات مضروبة في المستوى العام للأسعار، حيث نلاحظ مجموعة من الفروض التي تقوم عليها النظرية الكمية للنقود، في صورتها القائمة على بديهية المبادلات، والتي يعتقد أصحاب النظرية في صحتها وسلامتها في فترة قصيرة: (توفيق، 2011، الصفحات 89-90)

ثبات V: وهو ثبات سرعه دوران النقود واستقلالها عن كمية النقود المتداولة وعدم التأثير بها، حيث أن أهم ما تتوقف سرعه دوران النقود هي عادات المجتمع بالنسبة للاستهلاك والادخار، وهذه العادات النقدية تتغير ببطء شديد خاصة في فترة قصيرة.

ثبات T: أي ثبات كمية المبادلات أو الحجم الحقيقي للإنتاج، حيث أنها تتوقف على العوامل الموضوعية التي تتحكم في المقدرة الانتاجية للاقتصاد القومي، وهي عوامل تتغير ببطء في الفترة القصيرة بسبب التقدم الفني والبشرية والموارد الطبيعية، ومستوى التشغيل وتوسع نطاق المبادلة وحجم المخزون من السلع الموجودة من الأوراق المالية وعوامل الإنتاج.

سلبه P: ويقصد به بأن المستوى العام للأسعار متغير تابع، بمعنى أنه ليس له تأثير على غيره من المتغيرات، سواء كان ذلك كمية النقود أو سرعة دورانها، أو كمية التغير في النقود يؤدي إلى احتمال التغير في المستوى العام للأسعار، بينما لا يتصور أن التغير في مستوى الأسعار يمكن أن يؤثر في كمية النقود أي أن العلاقة ذات اتجاه واحد من M إلى P .

وبناء على الافتراضات التي تقوم عليها النظرية أصبح هناك متغيران فقط في معادلة التبادل هما: كمية النقود والمستوى العام للأسعار، إذ أن النظرية افترضت أن المستوى العام للأسعار متغير تابع، فإن كمية النقود تصبح هي المتغير المستقل الذي تؤدي فيه التغيرات إلى تغيرات بنفس الدرجة، وفي نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار، وذلك يفرض بقاء العوامل الأخرى على حالها وهذا وفقا للمعادلة التالية:

$$\uparrow MV = \uparrow PT$$

وبناء على ذلك فإنه إذا نقصت كمية النقود فإن المستوى العام للأسعار ينخفض بنفس النسبة التي تنخفض بها كمية النقود، وإذا ازدادت كمية النقود فإن المستوى العام للأسعار يرتفع بنفس النسبة التي تزيد بها كمية النقود، و بالتالي وجود علاقة نسبية محددة بين التغير في المستوى العام للأسعار كعامل تابع والتغير في كمية النقود كعامل مستقل و بالتالي (توفيق، 2011، صفحة 90):

$$M.V=P.Y$$

$$P=\frac{MV}{T}$$

وعليه وصل أنصار مدرسة كامبردج في تحليلهم إلى نفس النتيجة التي وصل إليها فيشر، وفي هذا الصدد يقول مارشال: عند ثبات كل العوامل التي تشمل عليها المعادلة فإن هناك علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.

المطلب الثاني: المستوى العام للأسعار في النظرية الكينزية

سنعرض في هذا المطلب إلى تعريف النظرية الكينزية و تحديد المستوى العام للأسعار عند كينز.

I - تعريف النظرية الكينزية

ظهرت مدرسة فكرية إقتصادية رائدها الإقتصادي كينز، وهذا بعد أزمة الكساد العالمي لسنة 1929، والتي شهدها العالم الرأسمالي، حيث قام في بداية الأمر بتحليل ودراسة الأزمة بهذا النظام، ومن خلالها قام باستخلاص ما يثبت عدم صحة التحليل الكلاسيكي، والذي كان سائداً حتى وقت حدوث أزمة الكساد، حيث كان يعتمد هذا التحليل التقليدي على فرضية أن كل عرض يخلق الطلب المناسب له، وأن الأسعار لا تتغير إلا بتغير كمية النقود المعروضة. (علي ب.، 2004، صفحة 32)

II - تحديد المستوى العام للأسعار عند كينز

يرى الكينزيون أن التغيرات في عرض النقود يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في مستوى الأسعار، بالإضافة إلى أنهم لم ينكروا أن هناك علاقة بسيطة ومباشرة يمكن التنبؤ بها بسهولة بين كمية النقود ومستوى الاسعار، وهذا ما لم ينكره كذلك معظم الاقتصاديون الحديثون، حيث أن النظرية الحديثة تؤكد على أن مستوى الأسعار أو قيمة النقود هو في الحقيقة نتيج للدخل الكلية بدلاً من كمية النقود، إذ أن السبب الحقيقي للتقلبات في الأسعار إنما توجد في التقلبات في مستوى الإنفاق الكلي أو الدخل، لذلك فإن التغيرات في كمية النقود يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في مستوى الأسعار فقط، إذا هي أدت إلى تغيير الإنفاق الكلي بالنسبة إلى عرض الناتج، فما لم يزداد الإنفاق فلا يمكن أن تكون هناك زيادة في الطلب على السلع، وإذا لم يوجد الطلب على السلع فإن مسألة ارتفاع الأسعار لن تنشأ، ومع ذلك حتى إذا زاد الإنفاق الكلي فإن الأسعار قد لا ترتفع إذا كان منحنى عرض النتائج مرناً نوعاً ما، لذلك فإن آثار التغيير في كمية النقود على مستوى الأسعار ترتبط بالعوامل الآتية: (بكري، مقلد، عابد، و ناصف، 2002-2003، صفحة 265)

- آثار التغيرات في عرض النقود على مستوى الطلب أو الإنفاق الكلي .
- العلاقة بين الانفاق الكلي وحجم الإنتاج .
- أما فيما يتعلق بحجم الإنفاق فإنه يرتبط بمايلي :
- داله الاستهلاك.
- جدول الطلب على الإستثمار.
- جدول تفضيل السيولة.

- عرض النقود.

فستخضع سعر الفائدة نتيجة للزيادة في عرض النقود في النظام الكنزي، ولكن إذا كان سعر الفائدة منخفضاً جداً وحتى ولو ازدادت كمية النقود مرة أخرى لن تؤدي إلى خفضه أكثر، ومن المعروف أن انخفاض سعر الفائدة يشجع الانتشار الجديد .

وبالتالي إذا كان انخفاض سعر الفائدة سببه الزيادة في عرض النقود فسيؤدي إلى الارتفاع في معدل الاستثمار، وبالتالي الزيادة في الاستثمار ستؤدي إلى زيادة في الإنفاق الكلي، ولكن إذا كانت الزيادة في كمية النقود لا تؤدي إلى خفض سعر الفائدة، فإن معدل الاستثمار لن يزداد وإن لم يزد الاستثمار فإن الدخل والإنفاق لا يمكن أن يزداد، وهكذا فهناك ظروف قد تعطل في زيادة عرض النقود في أن تزيد مستوى الإنفاق الكلي، وإن كان هذا هو الحال، فإن الأسعار لن ترتفع مطلقاً، وهذا رغم أن كمية النقود قد زادت.

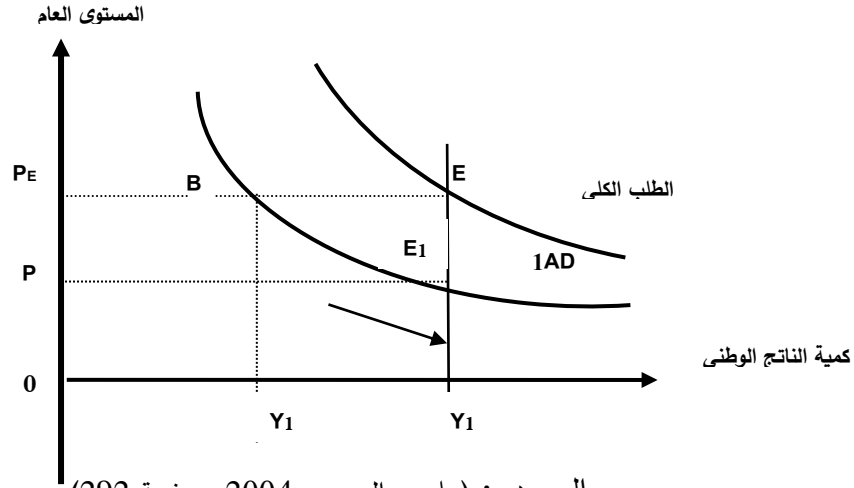
العلاقة بين المستوى العام للأسعار والعرض والطلب الكليين : يتحدد مستوى العام للأسعار بتقاطع منحنى العرض والطلب الكليين كما يلي: (علي و العيسى، 2004، صفحة 268)

- 1- العلاقة بين المستوى العام للأسعار والطلب الكلي:** يعتمد الطلب الكلي في النظرية الكنزية على تفاعل الأجزاء الأربعة وهي :
- الإنفاق الاستهلاكي الشخصي.
 - الإنفاق الاستثماري الخاص .
 - الإنفاق الحكومي .
 - صافي الصادرات .

ليس من الضروري أن يشكل علاقة عكسية بين مستوى الأسعار والكميات المطلوبة مثل النظرية الكلاسيكية، وإنما قد يمثل علاقة طردية بين الأسعار والكميات المطلوبة، وخاصة في فترات الكساد، وهذا لأن انخفاض الأسعار يؤدي إلى التشاؤم في القرارات الإستثمارية، فيؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي. أما في الفترات الطبيعية أو أخرى إعتيادية من غير فترات الكساد فإن الطلب يمثل علاقة عكسية بين الكميات المطلوبة والمستوى العام للأسعار.

ولهذا يكون منحنى الطلب الكلي هو المنحنى الذي ينحدر في ناحية اليمين كما في الشكل.

الشكل رقم (II-2) : منحني الطلب الكلي في النظرية الكينزية

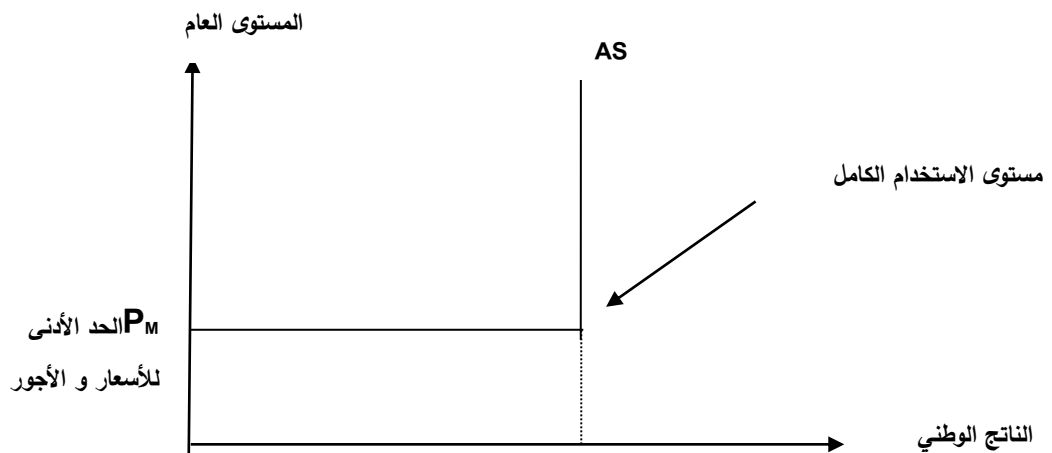


المصدر: (علي و العيسى، 2004، صفحة 292)

2-العلاقة بين المستوى العام للأسعار والعرض الكلي: بناء على النظرية فإن منحنى العرض الكلي يكون خطاً أفقياً مستقيماً عند الحد الأدنى للأسعار والأجور، ثم يرتفع عندما يصل الإقتصاد إلى مستوى الإستخدام الكامل، وهذا لأن الأسعار والأجور لا يمكن أن تنخفض أقل من حد معين مهما بلغت معدلات البطالة، وهذا ما أكدته كينز، حيث أكد تفضيل العمال البطالة على العمل بأجور أقل من هذا الحد، وبالتالي فإن الأسعار أيضاً لا تنخفض أقل من حد معين بسبب عدم إنخفاض الأجور والتكاليف.

والشكل التالي يبين منحنى الطلب الكلي في النظرية الكينزية

الشكل رقم (II-3) : منحنى العرض الكلي في النظرية الكينزية



المصدر: (علي و العيسى، 2004، صفحة 287)

يتضح من هذا الشكل أنه عند وصول الأسعار إلى الحد الأدنى، يصبح من الممكن إرتفاع الإنتاج الكلي أو إنخفاضه بدون حدوث أي تغير في الأجور والأسعار. بالإضافة إلى أن الأسعار لا تنخفض عندما ينخفض الإنتاج عند مستوى الإستخدام الكامل، وترتفع معه معدلات البطالة، وإنما إرتفاع الأسعار يكون نتيجة عندما تصل معدلات البطالة إلى إدى حد لها، ويقارب الإنتاج الحد الأقصى له، أي أن هناك علاقة عكسية بين معدلات البطالة والمستوى العام للأسعار.

المطلب الثالث: المستوى العام للأسعار في النظرية المعاصرة (النقديون)

سننظر في هذا المطلب إلى تعريف النظرية النقدية المعاصرة و تحديد المستوى العام للأسعار في النقدية المعاصرة.

I- تعريف النظرية النقدية المعاصرة

النظرية النقدية المعاصرة (نظريه فريدمان) هي عبارة عن إمتداد للفكر الإقتصادي التقليدي، ولكن بأدوات تحليلية أكثر واقعية ونجاعة ، فبعد تعرض الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الخمسينيات لأزمة إقتصادية والمتمثلة في التضخم والكساد، لكن طابعها العام كان تضخميا، فقد صاحب هذه الظاهرة ارتفاع متواصل في معادلات البطالة والأسعار، فهذه النظرية تعتبر تجديد وإحياء لنظرية مارشال وفيشر، ولكن بإضافات وفكر جديد، وبتحليل للمتغيرات الاقتصادية وفقا لمنهج تجريبي مبني أساسا على الاستنتاجات العلمية والحقائق الاحصائية من جهة، والاستفادة من التطور العلمي والفكري والابتعاد عن الانتقادات التي تعرضت لها النظرية التقليدية من جهة اخرى. (علي ب.، 2004، الصفحات 63-64)

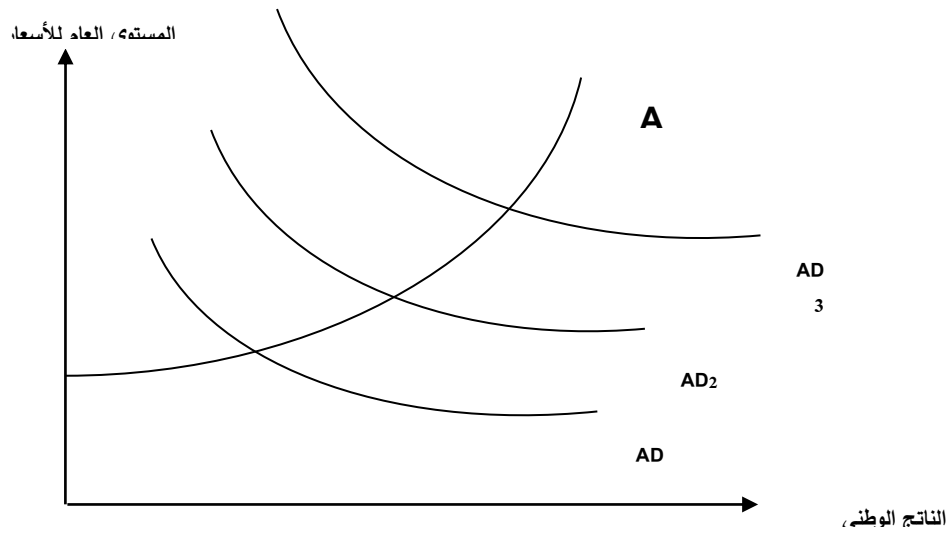
II- تحديد المستوى العام للأسعار في النظرية المعاصرة

المستوى العام للأسعار في إعتقاد النظرية المعاصرة تحدده نفس القوى التي تحدد التوظيف ومستوى الناتج الكلي أي الطلب الكلي والعرض الكلي، فاعتبار الطلب في فترة معينة هو مجموع انفاق العائلات الحكوميه، والاجانب على السلع والخدمات، منشأ الأعمال، فإنه يمثل الناتج الحقيقي الذي سوف يشتري عند كل مستوى عام للأسعار، ونفس الشيء بالنسبة للعرض الكلي، فهو يظهر مقدار الناتج الحقيقي

الذي سوف تنتجه وتبيعه منشأة الأعمال على فرض معرفة الأسعار، ظروف السوق والتكاليف، فإنه من المحتمل أن الطلب الكلي بأسعار ثابتة في فترة معينة قد لا يكون مساوي للعرض الكلي الناتج، فإذا كان الطلب الكلي يميل لأن يكون أكبر من العرض الكلي بأسعار ثابتة في فترة معينة، فإن المستوى العام للأسعار سيتحرك إلى الأعلى والعكس بالعكس. (بكري، 1995، الصفحات 271-273).

وذلك ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (II-4) : التوازن في النظرية المعاصرة



المصدر: (بكري، 1995، صفحة 272)

نلاحظ من خلال هذا المنحنى أنه كلما ارتفع الناتج الكلي فإن منشأة الأعمال تتقاضى أسعاراً أعلى على طول منحنى AS والمستوى العام للأسعار، ويرتفع كلما ارتفع إجمالي الناتج الوطني الحقيقي، وبالجمع بين AS وAD نجد أن القيمة التوازنية للسعر والكمية أي الناتج (الحقيقي والمستوى العام للأسعار المرتبط به) الذي يرضي كل من المشتريين والبائعين في الإقتصاد يكون عند النقطة E.

خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم المستوى العام للأسعار وذلك بتعريفه بأنه أسعار جميع السلع والخدمات التي تدخل في المعاملات، سواء كانت سلع وخدمات استهلاكية أو إنتاجية، وبصفة عامة فإن المستوى العام للأسعار هو جميع المفردات التي تدخل في حجم المعاملات.

وبناء عليه تتأكد صحة فرضية أن المستوى العام للأسعار يعبر عن متوسط تغير أسعار السلع والخدمات لبلد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، ولسعر الصرف عدة وظائف منها توزيعية، تطويرية وقياسية.

وبما أن قياسه أمر ضروري تناولنا أساليب تحديده كالتسعير بالتكلفة زائد هامش الربح، والتسعير حسب نقطه التعادل بالإضافة إلى العديد من طرق قياسه مثل: مؤشر أسعار المستهلك، والرقم القياسي لسعر المنتج.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لتأثير سعر صرف الدولار على المستوى
العام للأسعار في الجزائر، خلال الفترة 1990-2022

تمهيد:

من خلال الفصلين السابقين، وبعد معرفتنا للمفاهيم العامة حول سعر الصرف والمستوى العام للأسعار، سنحاول من خلال هذا الفصل القيام بالدراسة القياسية، إذ يعد الإقتصاد القياسي أسلوب من أساليب التحليل الإقتصادي الذي يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات الإقتصادية، ومن ثم إختبار تلك المعالم إختبارا إحصائيا وقياسيا وإقتصاديا.

حيث من خلال هذا الفصل سنبرز مدى تأثير المتغيرات على سعر صرف الدولار ومدى تأثير هذا الأخير على المستوى العام للأسعار في الجزائر، معتمدين في ذلك على الدراسات السابقة التي تم ذكرها.

فكل عملية مالية أو تجارية تتم بين العالم الخارجي ورعايا الدولة تؤثر على المستوى العام للأسعار، إذ أن أحد الأطراف يقوم بطلب العملات الأجنبية والآخر يقوم بعرضها، وسعر الصرف هو الذي يحقق التوازن بين العمليتين. ونتيجة لهذه العمليات المالية والتجارية قد يحدث الإختلال، مما يؤثر مباشرة على المستوى العام للأسعار (التضخم)، وقد يوجه سعر الصرف بالشكل الذي يخدم الإقتصاد ويؤثر إيجابا على المستوى العام للأسعار.

من أجل ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: تطور سعر صرف الدولار والمستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

المبحث الثاني: دراسة قياسية لتأثير سعر صرف الدولار على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال

الفترة 1990-2022

المبحث الأول: تطور سعر صرف الدولار والمستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2022

سننتظر من خلال هذا المبحث إلى تطور سعر صرف الدولار والمستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2022 ، وذلك من خلال تحليلهما.

المطلب الأول: تطور سعر صرف الدولار في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

في هذا المطلب يمكن توضيح تطور سعر صرف الدولار في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

I- سياسة سعر الصرف في الجزائر

منذ إصدار الدينار الجزائري كعملة وطنية بعد الإستقلال وإلى اليوم عرف نظام سعر صرف الدينار الجزائري تطورات هامة، وذلك انطلاقا من نظام الربط بعملة لواحده الى نظام الربط بسلة من العملات، ويمكن تلخيص هذه المراحل من خلال ما يلي:

I-1- مرحلة ربط الدينار بعملة واحدة

اعتمادا على اتفقيه بروتين كان نظام النقد الدولي في هذه المرحلة او على الاقل حتى سنة 1901 مسيرا بها، حيث ألزم كل بلد بالتصريح عن تكافؤ عملته إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة إلى الدولار الأمريكي، والذي هو بنفسه في تكافؤ ثابت مع كمية محددة من الذهب. (محمد ب.، 2014، صفحة 111)

حيث أدى تسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية إلى تكلفة إدارية للعملات الصعبة، وبذلك انفصل سعر صرف الدينار شيئا فشيئا عن الواقع الاقتصادي. (الصادق، البليل، و عمران، 1997، صفحة 155)

ونتيجة لإنهيار نظام بريتون وودز في سنة 1977 نتج عنه سحب الذهب من التداول في السوق العالمية حيث شرعت معظم الدول في تعويم عملاتها، واصبح على الجزائر من الضروري أن تعيد النظر في سياسة سعر صرفها. وهذا بالفعل ما قامت به ابتداء من سنة 1973.

I-2-مرحلة ربط الدينار بسلة من العملات ابتداء من سنة 1973

بعد انهيار نظام بريتون وودز وتعويم العملات، اتجهت السلطات النقدية الجزائرية ابتداء من جانفي 1974 إلى إستعمال نظام صرف المربوط بسلة من العملات، بالإضافة إلى منح الدولار الامريكي وزنا

كبيرا نسبيا في هذه السلة بسبب الأهمية التي يحظى بها. وبناءا على ارتباط الجزائر بهذه السلسلة من العملات خرجت نهائيا من منطقة الفرنك، حيث قيمته تحدد بالنسبة لهذه السلة خاصة. (KORANCHELIANE, 2005)

I-3-1- مرحلة التسيير الحركي لسعر الصرف

دخل الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة وهذا بعد الأزمة الدبترولية سنة 1986، حيث تعرض إلى ما يعرف بالعجز المزدوج (أي تزامن العجز في ميزان المدفوعات مع العجز في الموازنة العامة)، مما نتج عنه دخول الإقتصاد الوطني في ركود، مما أوجب على الجزائر إدخال إصلاحات جذرية على لسياسة الصرف بشكل خاص وعلى الإقتصاد الوطني بشكل عام. (عمار، 2013، صفحة 101)

بداية من سنة 1987 لجأت السلطة النقدية بغية القضاء على هذه الاختلالات إلى تعديل سعر صرف الدينار، وذلك باتباع المراحل التالية:

I-3-1-1- الإنزلاق التدريجي

وفقا لهذه الطريقة تم تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب، من نهاية 1987 إلى غاية سبتمبر 1991، ونتج هذا الانزلاق بسبب زيادة ثقل خدمة الدين من جهة، وضعف إحتياجات الصرف المتاحة من جهة أخرى، والتي كانت حائلا في تحقيق البرامج المسطرة. (خالدي، 1996، صفحة 198)

I-3-1-2- التخفيض الصريح

بعد استقرار الدينار لمدة ستة اشهر وفي نهاية سبتمبر 1991، قامت السلطات النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض باتخاذ قرار يرمي تخفيض الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 22%، وذلك بموجب الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991 الذي يهدف إلى: (سعيدي، 2011، صفحة 240)

- جعل الإقتصاد الجزائري أكثر تنافسية في السوق العالمية.

- تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي.

I-4-1- مرحله تطور نظام التعويم 1994

خلال هذه الفترة عرفت الدينار الجزائري مرحلة تحول فعلي وتغيير تدريجي، هذه المرحلة أعتبرت بمثابة إعلان عن بداية التحرير الفعلي للدينار الجزائري. وبداية من أواخر سنة 1904 تم اتخاذ قرار التحلي عن نظام الربط الى سله من العملات، ليعوض بنظام جلسات التثبيت ابتداء من اكتوبر 1994

I-4-1- نظام جلسات التثبيت

وهو يتمثل في جلسات تضم ممثلي البنوك التجارية، والتي هي مقيمة وتحت إشراف البنك المركزي، والتي كانت في البداية أسبوعية ثم أصبحت يومية في مرحله لاحقة (A, 1996)، حيث يقوم البنك المركزي بعرض مبلغ محدد عند فتح الحصة، على أساس هدف سياسة الصرف. (سعاد، 2008، صفحة 117)

وقد امتد العمل بهذا النظام طوال المرحلة الانتقائية التجريبية إلى غاية أواخر 1995، تاريخ انشاء سوق الصرف البنينية.

I-4-2- سوق الصرف البنينية

أصدر البنك الجزائري في 95/23/12 تحت لائحة رقم 8/95 تدعو فيها إلى تبني نظام آخر للصرف وهو نظام التعويم المدار، أي سوق الصرف ما بين البنوك القائمة على شراء وبيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار بشكل حر يوميا.

وتنقسم هذه السوق الى سوقين: (الرزاق، 2011، صفحة 146)

- سوق الصرف الفوري: إذ تتم فيه عملية الشراء والبيع خلال يوم العمل، وذلك ابتداء من تاريخ عقد الصفقة.

- سوق الصرف الآجل: تتم فيه عمليات الشراء والبيع بسعر محدد وقت إجراء العقد على أن يتم التسليم في اجل مستقبلي ويكون في ثلاثة ايام الى غاية سنة، ويسمى تاريخ الإستحقاق.

I-5- الرقابة على الصرف وتحويلة وتحويلية الدينار الجزائري

I-5-1- الرقابة على الصرف: عملية الرقابة على الصرف تتمثل في مجموعة الاحكام التي تحضر القيام ببعض التصرفات، كمنع التعامل بالعملات الأجنبية على الأفراد كمنع التعامل بالعملات وجعله مقصورا على الجهات الرسمية التي تتولى ادارة الرقابة على الصرف. (الناشد، 1988، صفحة 152)

تميز نظام الرقابة على الصرف منذ تطبيقه في الجزائر منذ اكتوبر 1963 إلى حماية الإقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية.

I-5-2- تحويله الدينار الجزائري: هذا الإصلاح يسمح بتحويل الدينار لجميع المعاملات الجارية وانشاء السوق ما بين البنوك، حيث يسمح لها التصرف بالعملات المتحصل عليها من طرف زبائنها بكل حرية

لقد تمت التحويلية الجارية للدينار الجزائري منذ 1991، لكن التجسيد الفعلي لها كان سنة 1994، والتي تهدف الى تحديد الصرف بدلالة العرض والطلب. (عزي ل.، 2006، صفحة 298)

II - تطور سعر صرف الدولار في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

بالإعتماد على بيانات قاعدة الإحصائيات المالية الدولية للبنك الدولي، نقوم بتحليل تطور الرقم القياسي لمؤشر الأسعار خلال الفترة (1990-2022) الموضحة في الجدول والشكل رقم (III-1)

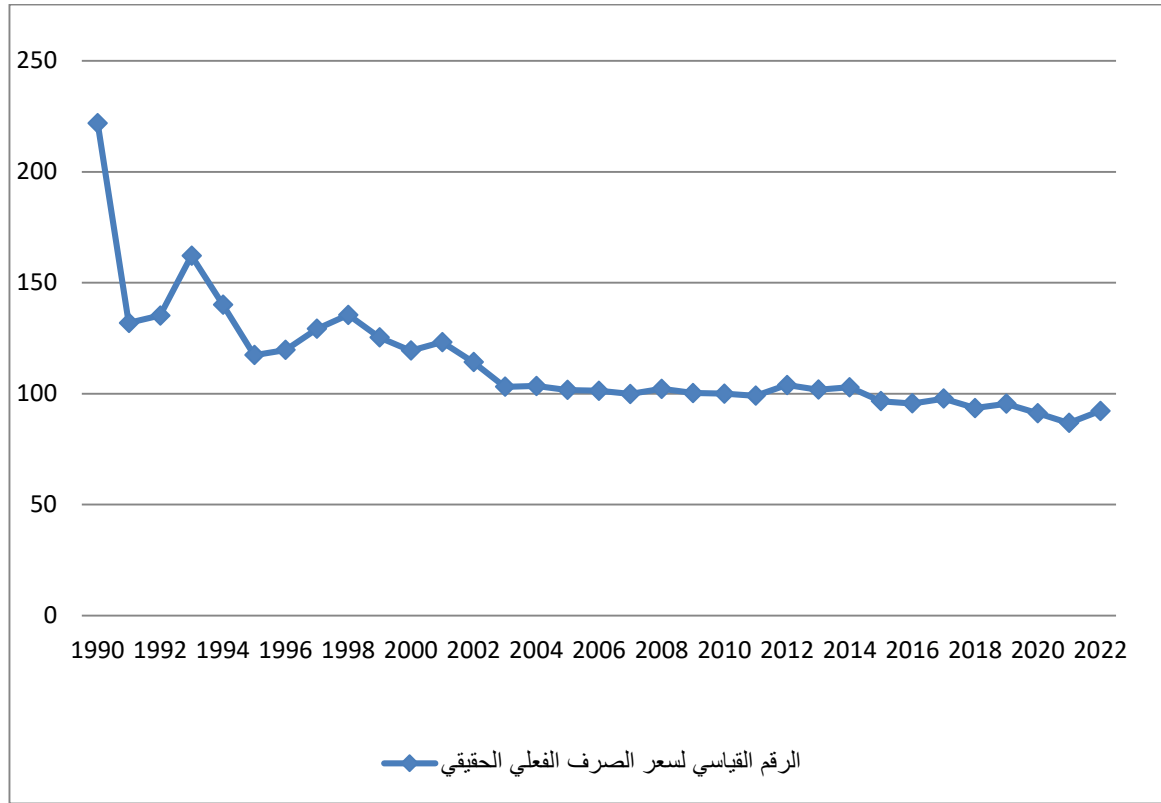
جدول رقم (III-1) : الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

السنة	سعر الصرف الفعلي الحقيقي
1990	221.10
1991	131.90
1992	135.20
1993	162.20
1994	140.10
1995	117.40
1996	119.70
1997	129.20
1998	135.50
1999	125.30
2000	119.40
2001	123.20
2002	114.20
2003	103.10

103.50	2004
101.70	2005
101.30	2006
99.90	2007
102.20	2008
100.30	2009
100.00	2010
99.10	2011
103.90	2012
101.80	2013
102.90	2014
96.60	2015
95.60	2016
97.80	2017
93.50	2018
95.50	2019
91.20	2020
86.80	2021
92.20	2022

المصدر: الاحصائيات المالية للبنك الدولي

شكل رقم (III-1) : منحني يمثل الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022



من خلال الجدول والشكل رقم (III-1) نلاحظ أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي حقق أعلى قيمة له سنة 1990 بقيمة قدرت ب 221.9 ثم إنتقل إلى 92.20 سنة 2022 ومن خلال الشكل نلاحظ أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري مر بمرحلتين متميزتين خلال الفترة (1990-2022)، المرحلة الأولى(1990-2002) متميزة بانخفاض مستمر، والمرحلة الثانية(2003-2022) تميزت باستقرار نسبي.

المرحلة الأولى(1990-2002): تدهور سعر الصرف الفعلي الحقيقي بعد قرار تخفيض الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال سنة 1991، وذلك نظرا للضغوط التضخمية نتيجة بداية تحرير الأسعار، مما تسبب بارتفاع الأسعار لمحلية مقارنة بأسعار الشركاء التجاريين.

بغية الوصول إلى سعر صرف يصحح الإرتفاع في قيمة العملة الحقيقية، تم تخفيض الدينار مقابل الدولار الأميركي في مارس سنة 1994 ب 7,3% وفي أفريل 40,1% من نفس السنة، أدى ذلك إلى تدهور سعر الصرف، استمر إلى غاية نهاية سنة 1995 بحوالي 57% نتيجة للإرتفاع المستمر في مؤشر الأسعار المحلية نظرا لتخفيض الدينار الجزائري.

ارتفعت أسعار برميل النفط سنوات 1996 و1997 و1998 وذلك بوصولها إلى مستويات مرتفعة، مما أدى إلى تحسين وضعية التوازن الخارجي وذلك بارتفاع مستوى احتياطي العملة الصعبة من 1.5 مليار دولار نهاية سنة 1993 إلى 8 مليار دولار نهاية سنة 1997. (تومي، 2011، صفحة 101) ونتيجة لهذا ارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بنسبة 8%.

بعد انهيار أسعار البترول سنة 1998، والتي بسببها انتقل سعر البرميل من 20 دولار/برميل أكتوبر 1997 إلى 13 دولار/برميل من جوان 1998 (IMF, September 1998, p. 7)، والتي استمرت إلى غاية السداسي الأول لسنة 1999، مما أدى إلى إنخفاض حجم احتياطي الصرف إلى 6 مليار دولار من سنة 1998. ليصل سنة 1999 إلى 4,6 مليار دولار، مؤديا بذلك إلى إحداث ضغط على سعر صرف الدينار محدثا إنخفاض قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار ب 16%، ونتيجة لها استقرت الأسعار النسبية المحلية، وعليه تدهور سعر الصرف الحقيقي الفعلي بنسبة 5%.

نتيجة لارتفاع أسعار النفط بداية سنة 2000 أدى ذلك إلى تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي سنة 2001 بنسبة 3,2% في سنة 2000.

ليرجع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للإنخفاض سنة 2002 بنسبة 7,23% مقارنة بسنة 2001، وذلك بسبب تدهور الدولار أمام اليورو مما أدى إلى تدهور سعر صرف الدينار مقابل الدولار بنسبة 3,13% في سنة 2002 بالمقارنة مع سنة 2001.

المرحلة الثانية (2003-2022): بعد تسجيل متوسط سعر 29,03 دولار للبرميل سنة 2003، تحسنت أسعار النفط سنة 2004 وذلك ببلوغها 38.66 دولار أمريكي للبرميل الواحد، مما أدى إلى تحسين في قيمة سعر صرف الدينار مقابل الدولار والذي بدوره أدى إلى إستقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي في سنة 2004. أما سنة 2005 تراجعت قيمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 4,17%.

بسبب التقلبات الحادة في الأسواق النقدية والمالية وأسواق الصرف الدولية، وانخفاض أسعار النفط لسنة 2008، أدى ذلك إلى تعزيز سعر الصرف الفعلي الحقيقي، فتدخل البنك المركزي من أجل إحتواء هذه الأزمة وخاصة باستمرار انخفاض أسعار النفط لسنة 2009، مما أدى إلى إنخفاضه بنسبة 1,22% فقط، لكن بفضل تحسن أسعار النفط سنة 2010 تحسن سعر الصرف الحقيقي.

وبارتفاع فروقات التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين سنة 2012، تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي مقارنة بسنة 2011 بنسبة 5,45%. (الجزائر، 2013، صفحة 91)

تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي في سنة 2014 بحوالي 2% مقارنة بسنة 2013 بالرغم من تراجع أسعار النفط، واستمر هذا الإنخفاض في السوق الدولية سنة 2015، مما أدى إلى تدهور سعر الصرف الفعلي الحقيقي بحوالي 4,24%. (الجزائر، 2015، صفحة 51)

كما بقي سعر الصرف الفعلي الحقيقي مستقرا سنة 2015، كما سجل تحسنا طفيفا سنة 2017. ليتراجع بنسبة 14% سنة 2018 بسبب تراجع الدينار أمام الدولار بنسبة 23%، بالإضافة إلى أنه سجل استقرارا سنة 2019 ليتراجع سنة 2020 و 2021 بسبب تراجع سعر النفط الكبير، وليعود للإرتفاع مجددا سنة 2022 بسبب ارتفاع أسعار النفط.

المطلب الثاني: تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

من خلال هذا المطلب يمكن توضيح تطور سعر صرف الدولار في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة

1 - السياسات السعرية في الجزائر إبتداء من 1990

إبتداء من جويلية 1989، تبنت الجزائر العمل بنظام أسعار جديدة، وهذا بعد التعرض لخسائر كبيرة خلال العشريتين السابقتين، ويتكون هذا الأسلوب من نظامين، وهما نظام الأسعار المقننة ونظام الأسعار الحرة. (Deboud, 1995)

1- نظام الأسعار المقننة:

بالدرجة الأولى يهدف هذا النظام إلى حماية المستهلك وكذلك المنتجين، وهي تتعلق بالمنتجات ذات الإستهلاك الواسع والضروري للحياة، وتتدخل الوزارة الوصية في الأسعار من خلال:

-التدعيم خلال مرحلة الإنتاج لسلع معينة حتى لا تكون أسعارها مرتفعة في السوق، وهذا عن طريق ضمان الاسعار في مرحله الانتاج.

-تسقيف الأسعار وهوامش الخدمات والسلع ذات الأولوية الإجتماعية والإقتصادية مثل: الخضر الجافه، الغاز، الكهرباء.....

2- نظام الأسعار الحرة:

وهي تتعلق بالخدمات و السلع التي اسعارها تخضع للنظام السابق، بحيث أدخل هذا النظام مرونة على الأسعار، حيث تتغير تبعاً لظروف السوق، ولكن بشرط أن يتم الاعلان والتصريح على هذه الأسعار وتبرير مستواها.

ومع لجوء الجزائر لصندوق النقد الدولي في اطار عقد إتفاق للاستعداد الائتماني مدته عام تدعم تحرير الأسعار أكثر وهذا في شهر ماي 1994، ثم بموجب تسهيل الصندوق الممدد، تم الاتفاق لمدة ثلاث سنوات في ماي 1995. وقد كانت أهم المساعي التي يسعى لتحقيقها هي تحرير الأسعار لجعلها تستجيب لتغيرات العرض والطلب، لتصبح قريبة من مستويات أسعار الفائدة في الدول الأخرى. ثم تم إتخاذ عدة إجراءات منذ سنة 1994 وهي:

- بالنسبة لبعض السلع الغذائية، تم إلغاء القيود المفروضة على هامش الربح سنة 1994 .
- تم تحرير أسعار مواد البناء، والعتاد الزراعي ولوازمه في أواخر سنة 1994.
- ضمن قواعد المنافسة المشروعة تم إصدار قانون المنافسة، الذي يهدف بالأساس إلى التشكيل الحر للأسعار وإلغاء الإحتكار سنة 1995.
- إلغاء الدعم العام على ايجار السكن وجميع المواد الغذائية والطاقة سنة 1997.

II- تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

بالإعتماد على بيانات قاعدة الإحصائيات المالية الدولية للبنك الدولي، نقوم بتحليل تطور الرقم القياسي لمؤشر الأسعار خلال الفترة (1990-2022) الموضحة في الجدول والشكل رقم (III-2).

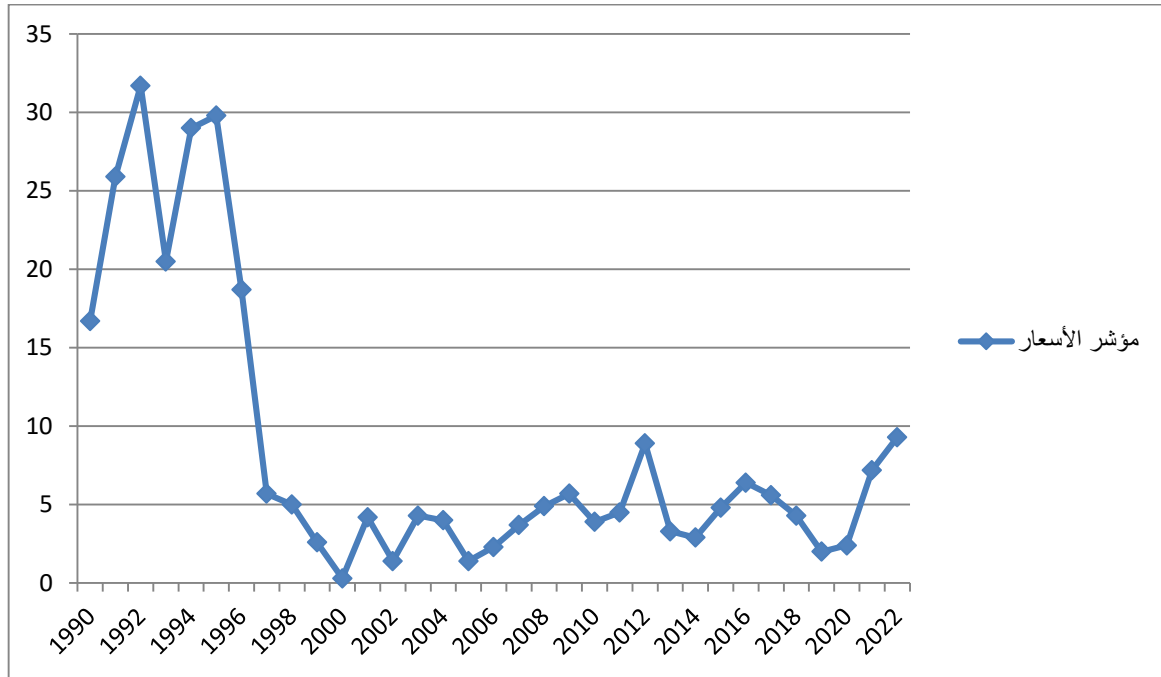
جدول رقم (III-2) : تطور مؤشر أسعار في الجزائر 1990-2022

السنة	مؤشر CPI
1990	16.70
1991	25.90
1992	31.70
1993	20.50
1994	29.00
1995	29.80
1996	18.70
1997	5.70

5.00	1998
2.60	1999
0.30	2000
4.20	2001
1.40	2002
4.30	2003
4.00	2004
1.40	2005
2.30	2006
3.70	2007
4.90	2008
5.70	2009
3.90	2010
4.50	2011
8.90	2012
3.30	2013
2.90	2014
4.80	2015
6.40	2016
5.60	2017
4.30	2018
2.00	2019
2.40	2020
7.20	2021
9.30	2022

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الإحصائيات للبنك الدولي.

شكل رقم (III - 2) : منحني يمثل الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022



يمكن القول انطلاقاً من الجدول أعلاه والمنحني أدناه رقم (III - 2)، بأن الرقم القياسي لمؤشر الأسعار بلغ مستويات مرتفعة في السنوات الأولى من فترة الدراسة، حيث انتقل من 31,7% سنة 1992 إلى 9,3% سنة 2022. ويمكن تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل: (1995-1990)، (1996-2000)، (2001-2022).

المرحلة الأولى (1995-1990): عرفت هذه المرحلة نمو في الرقم القياسي لمؤشر الأسعار إذ انتقل من 16,7% سنة 1990 إلى 31,7% سنة 1992، ليتراجع بسرعة سنة 1993 مسجلاً نسبة 20,5%، ليرجع للإرتفاع سنة 1994 و 1995 بنسبة 29% و 29,8% على التوالي، ويكمن هذا إلى تخفيض قيمة العملة من طرف الحكومة، وهذا بسبب إجبارنا على تخفيض العملة من طرف صندوق النقد الدولي، كون الجزائر تحولت لنظام الصرف المرن وتخلت عن نظام الصرف الثابت

المرحلة الثانية (1996-2000): خلال هذه المرحلة عرف الرقم القياسي لمؤشر الأسعار تراجع كبير، إذ سجل نسبة 5,7% سنة 1997 بعد أن سجل نسبة 18,7% سنة 1996، ليسجل بعدها سنة 1998 و 1999 نسبة 5% و 2,6% على التوالي، ويرجع السبب إلى السياسية التي انتهجتها الجزائر بعد توقيعها برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي أفريل سنة 1999. ليسجل بعدها الرقم القياسي لمؤشر الأسعار نمو قارب الصفر.

المرحلة الثالثة (2001-2022): بعد سنة 2000 سجل الرقم القياسي لمؤشر الأسعار ارتفاعا وصل إلى 4,2%، وبعدها في السنوات 2002 و 2003 و 2004 و 2005 عرف الرقم القياسي لمؤشر الأسعار نموا متذبذبا قدر ب 1,4%، 4,3%، 4%، 1,4% على التوالي، ويرجع هذا التذبذ إلى السياسة النقدية التي اتبعتها الحكومة. ومن سنة 2006 إلى سنة 2009 عرف الرقم القياسي لمؤشر الأسعار ارتفاعا وصل إلى 5,7% ناتدا عن إرتقاء أسعار المواد الغذائية، ثم عاد المؤشر للانخفاض مسجلا سنة 2010 مسجلا 3,9% بسبب ارتفاع الكتلة النقدية وأسعار الخضر والفواكه المحلية، وتراجع معدل النمو في أسعار المواد الفلاحية الأساسية المستوردة.

سجل الرقم القياسي لمؤشر الأسعار ارتفاعا بداية من سنة 2011 ليصل إلى نسبة 8,9% سنة 2012 وهذا بسبب إرتقاء أسعار بعض المواد الغذائية إضافة إلى إنتهاج الحكومة للسياسة المالية التوسعية سنة 2009.

ليرجع مستوى الرقم القياسي لمؤشر الأسعار للانخفاض سنتي 1013 و 2014 بنسبة 3,3%، 2,9%، وهذا بسبب إستقرار أسعار الخضر والفواكه، بالإضافة لإستقرار الأسعار العالمية للمنتجات الفلاحية المستوردة.

ليعود الرقم القياسي لمؤشر الأسعار للانخفاض من سنة 2017 لسنة 2019 بعدما سجل ارتفاعا بلغ 6,4% سنة 2016، ليرجع للإرتقاء من سنة 2020، 2021، 2022 بنسب 2,4%، 7,2%، 9,3% ووهذا راجع إلى إرتقاء أسعار معظم السلع الغذائية الأولية

المبحث الثاني: دراسة قياسية لتأثير سعر صرف الدولار على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

في الجزائر، كغيرها من الدول ذات الاقتصاد الريعي، يكتسب سعر الصرف أهمية خاصة، نظراً لاعتماد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على عائدات تصدير النفط والغاز، والتي تشكل جزءاً كبيراً من إيرادات الدولة. إن تقلبات سعر الصرف تنعكس بشكل مباشر على المستوى العام للأسعار، سواء من خلال تكلفة الواردات أو من خلال التأثيرات على القدرة التنافسية للصادرات.

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل تأثير سعر الصرف على المستوى العام للأسعار في الجزائر باستخدام نماذج الانحدار المتعدد وتفسير البيانات الاقتصادية المتاحة لاستخلاص النتائج والتوصيات التي يمكن أن تساهم في صنع سياسات اقتصادية فعالة.

المطلب الأول: توصيف نموذج الانحدار المتعدد

الانحدار المتعدد هو إحدى الأدوات الإحصائية المهمة التي تُستخدم لفهم العلاقة بين متغير تابع وعدة متغيرات مستقلة ويُعد هذا النموذج توسعاً للانحدار الخطي البسيط، الذي يدرس العلاقة بين متغير تابع واحد ومتغير مستقل واحد لذا لا يمكننا فهم الانحدار المتعدد دون التعريف بالانحدار البسيط وفرضياته.

I- مفهوم نموذج الانحدار الخطي البسيط.

1- الصيغة العامة لنموذج الانحدار الخطي البسيط.

الانحدار البسيط هو نموذج قياسي يستخدم لدراسة العلاقة بين متغيرين: متغير مستقل واحد (X) ومتغير تابع واحد (Y)، بحث يوجد العديد من العلاقات الاقتصادية التي يمكن قياسها باستخدام هذا الأسلوب، مثل علاقة الإنفاق الاستهلاكي والدخل المتاح، وعلاقة الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها، وأيضاً مستوى البطالة مع معدل التضخم، والهدف هو إيجاد معادلة خطية تربط بين المتغيرين (مكيد، الاقتصاد القياسي: دروس ومسائل محلولة، 2011، صفحة 19):

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + \epsilon_i$$

$$i = 1 \dots n$$

حيث:

- Y هو المتغير التابع.
- X هو المتغير المستقل.
- β_0 هو الثابت (المقطع).
- β_1 هو معامل الانحدار (يمثل الميل).
- ϵ هو الخطأ العشوائي.

2- فرضيات النموذج.

وتتعلق تلك الفروض بتوزيع قيم المتغير العشوائي أو المعروف بحد الخطأ (ϵ_i). وتعد تلك الفروض أمرا مهما لتقديرات معاملات النموذج، وفيما يلي استعراض لتلك الفروض (Baltagi Badi H, 2008, p. 50):

- **الفرضية الأولى:** النموذج خطي في X أي أن العلاقة خطية بين X و Y وبالتالي فإن الشكل الوظيفي للعلاقة بين X و Y يكون على الشكل الموضح أعلاه:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + \epsilon_i$$

- **الفرضية الثانية:** الحد العشوائي ϵ يأخذ قيما موجبة وأخرى سالبة وأخرى معدومة ويخضع لتوزيع احتمالي هو التوزيع الطبيعي أي أن كل قيمة من قيم (ϵ_i) هي قيمة عشوائية.
- **الفرضية الثالثة:** الأمل الرياضي للأخطاء (ϵ_i) معدوم أي أن: $E(\epsilon_i) = 0, \forall i = 1 \dots n$
- **الفرضية الرابعة:** ثبات تباين الأخطاء (ϵ_i)، حيث تكون تباينات الأخطاء موجبة وثابتة من أجل كل القيم أي:

$$Var(\epsilon_i) = E(\epsilon_i^2) = \sigma^2, \forall i = 1 \dots n$$

والإخلال بهذه الفرضية يؤدي إلى ظهور مشكلة عدم ثبات تباين للأخطاء "Heteroscedasticity".

- **الفرضية الخامسة:** لا يوجد ارتباط بين الأخطاء أي أن التباين المشترك للأخطاء معدوم وهذا على مختلف مشاهدات مكونات العينة والإخلال بهذه الفرضية يؤدي إلى ظهور مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

ويمكن التعبير عن هذه الفرضية كالآتي:

$$Cov(\epsilon_i, \epsilon_j) = E(\epsilon_i, \epsilon_j) = 0, \forall i \neq j \quad i, j = 1 \dots n$$

- **الفرضية السادسة:** المتغير المفسر يأخذ قيم ثابتة أي أنه غير عشوائي وبالتالي لا يوجد لارتباط بين المتغيرة المستقلة والحد العشوائي أي أن:

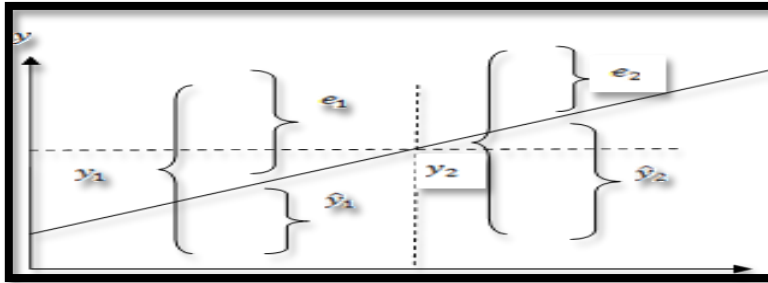
$$Cov(\epsilon_i, X_i) = 0, \forall i = 1 \dots n$$

3- طريقة المربعات الصغرى لتقدير علاقة الانحدار البسيط:

هناك عدة طرق لتقدير معاملات معادلة الانحدار أهمها طريقة المربعات الصغرى العظمى، ففي حالة المتغيرات الاجتماعية عامة والاقتصادية خاصة يصعب علينا إيجاد علاقة تامة بين مثل هذه المتغيرات الأمر الذي يجعل من المستحيل تمثيلها بيانيا من خلال خط مستقيم يمر بجميع الحالات، ففي مثل هذه الحالات نلجأ إلى تمثيلها من خلال خط مستقيم يعرف بإسم " خط أفضل تمثيل " وذلك بفكرة تغير Y في المتوسط عند كل قيمة من قيم المتغير المستقل X من شكل الانتشار، وتقوم طريقة المربعات الصغرى على فكرة القيمة الصغرى للمربعات من خلال رسم خط انتشار يكون فيه مجموع مربعات انحرافات القيم التي تمثل سحابة النقاط للمتغير التابع وخط الانحدار المقدر أقل ما يمكن (غرس الدين و جاد، 2005، صفحة 35).

إذا أخذنا إحداثيات القيم Y, X إحداثيات النقطة الأولى تنقسم إلى قسمين، قسم من المحور الأفقي في النموذج المقدر، هذا عبارة عن: $Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + \epsilon_i$ أما الجزء الثاني عبارة عن قيمة البواقي.

الشكل رقم (III-3): تمثيل الفروقات الصغرى



المصدر: شرعي حسين، محاضرات في الاقتصاد القياسي، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2021، ص18.

ويمكن التعبير عن هدف طريقة المربعات الصغرى كما يلي (العامري س.، 2010، صفحة 29):

$$\text{Min} \sum_{i=1}^n \epsilon_i^2 = \text{Min}_{\hat{\beta}_0, \hat{\beta}_1} \sum_{i=1}^n (Y_i - \hat{Y})^2$$

حيث:

Y_i المشاهدة الفعلية

\hat{Y} المشاهدة المقدرة

(ϵ_i^2) مربع البواقي ولبتي يعبر عنها بالصيغة التالية: $Min_{\hat{\beta}_0, \hat{\beta}_1} \sum_{i=1}^n (Y_i - \hat{Y})^2$
 -الشرط اللازم لتندية قيمة $(Min \sum_{i=1}^n \epsilon_i^2)$ هو أن تكون المشتقات الجزئية بالنسبة لـ $(\hat{\beta}_0, \hat{\beta}_1)$ تساوي (0) أي أن:

$$\begin{cases} \frac{\partial}{\partial \hat{\beta}_0} \sum_{i=1}^n (Y_i - \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 X_i) = 0 \dots (1) \\ \frac{\partial}{\partial \hat{\beta}_1} \sum_{i=1}^n (Y_i - \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 X_i) = 0 \dots (2) \end{cases}$$

$$(1) \Rightarrow -2 \sum_{i=1}^n (Y_i - \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 X_i) = 0 \Rightarrow \sum_{i=1}^n (Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i) = 0$$

$$\Rightarrow \sum_{i=1}^n (Y_i) - n\hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 \sum_{i=1}^n X_i \Rightarrow \sum_{i=1}^n (Y_i) = n\hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 \sum_{i=1}^n X_i \dots (3)$$

المعادلة رقم (3) تعبر عما يسمى بالمعادلة الطبيعية الأولى

$$(2) \Rightarrow -2 \sum_{i=1}^n (Y_i - \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 X_i)^2 (X_i)$$

$$= 0 \Rightarrow \sum_{i=1}^n (Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i)(X_i) = 0$$

$$\Rightarrow \sum_{i=1}^n (Y_i * X_i) - \hat{\beta}_0 \sum_{i=1}^n X_i - \hat{\beta}_1 \sum_{i=1}^n X_i^2$$

$$\Rightarrow \sum_{i=1}^n (Y_i * X_i) = \hat{\beta}_0 \sum_{i=1}^n X_i + \hat{\beta}_1 \sum_{i=1}^n X_i^2 \dots (4)$$

المعادلة رقم (4) تعبر عما يسمى بالمعادلة الطبيعية الثانية

بضرب المعادلة رقم (4) في (n) وضرب المعادلة رقم (3) في $\sum_{i=1}^n X_i$ نتحصل على مايلي:

$$\left[\sum_{i=1}^n X_i * \text{المعادلة (3)} \right] \Rightarrow \sum_{i=1}^n Y_i \sum_{i=1}^n X_i = n\hat{\beta}_0 \sum_{i=1}^n X_i + \hat{\beta}_1 \left(\sum_{i=1}^n X_i \right)^2 \dots (5)$$

$$[n \text{ المعادلة } * n] \Rightarrow n \sum_{i=1}^n (Y_i * X_i) = n\hat{\beta}_0 \sum_{i=1}^n X_i + n\hat{\beta}_1 \sum_{i=1}^n X_i^2 \dots (6)$$

بحل المعادلة (5) و(6) أنيا نتحصل على معاملات معادلة الانحدار البسيط كايلى:

$$\begin{cases} \hat{\beta}_1 = \frac{n \sum_{i=1}^n (Y_i * X_i) - \sum_{i=1}^n Y_i \sum_{i=1}^n X_i}{n \sum_{i=1}^n X_i^2 - (\sum_{i=1}^n X_i)^2} \\ \hat{\beta}_0 = \bar{Y} - \hat{\beta}_1 \bar{X} \end{cases}$$

4- الارتباط الخطي البسيط.

الغرض من تحليل الارتباط الخطي البسيط هو تحديد نوع وقوة العلاقة بين متغيرين، ويرمز له بالرمز (r) ومن التحديد السابق للغرض من معامل الارتباط، نجد أنه يركز على نقطتين هما (مكيد، 2011، الصفحات 70-89):

- **نوع العلاقة:** وتأخذ ثلاث أنواع حسب إشارة معامل الارتباط كما يلي:
 - إذا كانت إشارة معامل الارتباط سالبة ($r < 0$) توجد علاقة عكسية بين المتغيرين، بمعنى أن زيادة أحد المتغيرين يصاحبه انخفاض في المتغير الثاني، والعكس.
 - إذا كانت إشارة معامل الارتباط موجبة ($r > 0$) توجد علاقة طردية بين المتغيرين، بمعنى أن زيادة أحد المتغيرين يصاحبه زيادة في المتغير الثاني، والعكس.
 - إذا كان معامل الارتباط قيمته صفرا ($r = 0$) دل ذلك على انعدام العلاقة بين المتغيرين.
- **قوة العلاقة:** ويمكن الحكم على قوة العلاقة من حيث درجة قربها أو بعدها عن (± 1)، حيث أن قيمة معامل الارتباط تقع في المدى ($-1 < r < 1$)، وقد صنف بعض الإحصائيين درجات لقوة العلاقة يمكن تمثيلها على الشكل التالي:

الشكل رقم (III-4): تمثيل قوة علاقة باستخدام معامل الارتباط



المصدر: أحمد حاتم، معامل ارتباط بيرسون، محاضرات على الخط، تم الاطلاع يوم: 2024/05/01

الرابط: <https://www.nagwa.com/ar/explainers/143190760373>

- حساب معامل الارتباط الخطي البسيط " لبيرسون".

يعتبر هذا المعامل إحصائي صرف لا يبرر نوع العلاقة وفقا لتوجهات النظرية الاقتصادية أو أي اتجاه آخر بل في إيجاد أرقام تبين قوة العلاقة ما بينهما فحسب. ولحساب معامل الارتباط في العينة، تستخدم صيغة " لبيرسون" التالية : (Corinne & Macé,, 2012, p. 93)

$$r = \frac{\sum(X_i - \bar{X})\sum(Y_i - \bar{Y})}{\sqrt{\sum(X_i - \bar{X})^2}\sqrt{\sum(Y_i - \bar{Y})^2}}$$

5- فحص وتشخيص جودة النموذج المقدر.

قبل اعتماد النموذج المقدر وتطبيقه يجب التأكد من جودة أداء هذا النموذج، ويتم ذلك من خلال إجراء الاختبارات التشخيصية الآتية (Kennedy, 2003, p. 72):

- اختبار ستودنت (t-Student) : لاختبار معنوية معاملات الانحدار المقدرة $\hat{\beta}_0, \hat{\beta}_1$ ، فما دامت العلاقة بين Y و X قائمة على أساس النموذج الخطي، فإن انعدام هذه العلاقة يعني بأن خط انحدار المجتمع هو عبارة عن خط أفقي، أي $(H_0: \hat{\beta}_1 = 0)$ وبما أن الفرضية خاضعة للاختبار، فإنه لا يكون بالضرورة صحيحا، الأمر الذي يتطلب منا وضع فرضية بديلة $(H_1: \hat{\beta}_1 \neq 0)$.

- معامل التحديد (R^2): يقيس نسبة التباين في المتغير التابع (Y) المفسر بواسطة المتغير المستقل (X) علما انه يساوي تربيع معامل الارتباط فهو يتراوح بين 0 و 1، قيمة عالية (قريبة من 1) تشير إلى نموذج جيد في تفسير التباين، قيمة منخفضة (قريبة من 0) تشير إلى نموذج ضعيف.

- اختبار فيشر (F - Ficher): هو اختبار إحصائي يختبر جوهرية معامل التحديد R وأيضاً يختبر معوية النموذج ككل مما يظهر كفاءة النموذج في تمثيل العلاقة الاقتصادية أو الظاهرة المدروسة تبين على إثرها جودة وتوفيق الباحث في اختيار متغيراته لتمثيل هذه الظاهرة، وهو أيضا له قيمتين إحداهما تحتسب من نتائج تقدير النموذج والثانية مأخوذة من الجدول تعتمد على عدد المتغيرات ودرجة الحرية.

- اختبار Durbin-Watson: لتقييم جودة نموذج الانحدار الخطي البسيط، الذي يُستخدم لتقييم وجود الارتباط التسلسلي في بقايا النموذج.

- اختبار Durbin-Watson (DW) هو اختبار إحصائي يستخدم في تحليل الانحدار الخطي لتقييم وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى بين بقايا النموذج. حيث يعتمد على حساب إحصائية DW التي تتراوح بين 0 و 4.

✓ DW قريب من 2: لا يوجد ارتباط ذاتي ذي دلالة إحصائية.

✓ DW أقل من 2: وجود ارتباط ذاتي إيجابي

✓ DW أكبر من 2: وجود ارتباط ذاتي سلبي

II- مفهوم نموذج الانحدار المتعدد.

1- الصيغة العامة لنموذج الانحدار المتعدد.

هو امتداد للانحدار البسيط، ويستخدم لدراسة العلاقة بين متغير تابع وعدة متغيرات مستقلة، حيث أن في الواقع الاقتصادي، لا يمكن الاستعانة بالنموذج ذي متغيرين لتحليل الظاهرة الاقتصادية، حيث أن هذه الأخيرة لا تفسر فقط بمحدد واحد وإمنا ينبغي إدماج جميع المحددات أو العوامل المؤثرة في الظاهرة لكي تكون الدراسة أكثر شمولية في نموذج يدعى الانحدار المتعدد

الانحدار الخطي المتعدد من الأساليب الإحصائية المتقدمة والتي تضمن دقة الاستدلال من أجل تحسين نتائج البحث عن طريق الاستخدام الأمثل للبيانات في إيجاد علاقات سببية بين الظواهر موضوع البحث.

في هذه الحالات فإن الانحدار الخطي المتعدد للمتغير التابع (Y) على أكثر من واحد من التفسيرية المتغيرات (X_1, X_2, \dots, X_k) قد ينجح في تقديم تفسير لنسبة كبيرة من تطور المتغير التابع (Y).

ويعبر عن هذه العلاقة بالنسبة لـ (n) من المشاهدات و (k) من المتغيرات المفسرة (المستقلة) بالشكل التالي:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{1i} + \beta_2 X_{2i} + \dots + \beta_k X_{ki} + \epsilon_i$$

$$i = 1 \dots n$$

ملاحظته أن المتغير التابع مفسر من طرف (k) متغير مستقل ولا يمكن لهذه الأخيرة أن تفسر Y

بشكل تام، لأنه لا يمكننا في غالب الأحيان حصر جميع الظواهر المؤثر على (Y) بعض الظواهر

غير قابلة للتكميم)، لذا يدرج حد الخطأ (ϵ_i) الذي يتضمن كل المعلومات التي لا تقدمها المتغيرات المفسرة ونفترض عادة بأن المتغيرات المستقلة كلما أخذت بعين الاعتبار كلما كانت المعلومات التي يقدمها الخطأ العشوائي مهملاً.

في الواقع فإن المعادلة السابقة هي واحدة من جملة معادلات يبلغ عددها (n) تكون نظام المعادلات التالية:

$$\begin{aligned} i = 1 : Y_1 &= \beta_0 + \beta_1 X_{11} + \beta_2 X_{12} + \dots + \beta_k X_{1m} + \epsilon_1 \\ i = 2 : Y_2 &= \beta_0 + \beta_1 X_{21} + \beta_2 X_{22} + \dots + \beta_k X_{2m} + \epsilon_2 \\ &\vdots \\ i = n : Y_n &= \beta_0 + \beta_1 X_{n1} + \beta_2 X_{n2} + \dots + \beta_k X_{nm} + \epsilon_n \end{aligned}$$

عليه يمكن صياغة هذه المعادلات في صورة مصفوفات كالتالي:

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & X_{11} & X_{12} & \dots & X_{1m} \\ 1 & X_{21} & X_{22} & \dots & X_{2m} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ 1 & X_{n1} & X_{n2} & \dots & X_{nm} \end{bmatrix} * \begin{bmatrix} \beta_0 \\ \beta_1 \\ \vdots \\ \beta_n \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \epsilon_1 \\ \epsilon_2 \\ \vdots \\ \epsilon_n \end{bmatrix} \dots (1)$$

وباختصار يمكن كتابة العلاقة السابقة كالتالي (Bourbonniais., 2015, p. 48):

$$Y = X\beta + \epsilon$$

حيث:

Y : مصفوفة مشاهدات المتغير التابع ابعادها ($n \times 1$).

X : مصفوفة مشاهدات المتغيرات المستقلة وابعادها ($n \times (m+1)$)، يحتوي عمودها الأول قيمة (1) ليمثل الحد الثابت.

β : مصفوفة معاملات النموذج المطلوب تقديرها وابعادها ($1 \times (m+1)$)

ϵ : مصفوفة حد الخطأ ($n \times 1$).

2-فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد

في تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد، فإنه عند استخدام طريقة OLS يجب توافر نفس الفروض التي يستند عليها النموذج الانحدار البسيط لكي نتحصل على النموذج المقدر حيث يمكن تلخيصها في مايلي (اليوسف ن.، 2018، صفحة 32):

1- المتغير العشوائي e_i يتوزع توزيع طبيعي، متعدد المتغيرات لمتجه وسطه سفري (0) ومصنوفة التباين والتباين المشترك عددية هي $\sigma^2 I_n$.
 $\epsilon_i \sim N(0, \sigma^2 I_n)$

2- القيمة المتوقعة شعاع حد الخطأ يساوي (0)، أي ان وسط المتغيرات العشوائية يكون يساوي (0):

$$E(\epsilon_i) = E \begin{bmatrix} \epsilon_1 \\ \epsilon_2 \\ \vdots \\ \epsilon_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} E(\epsilon_1) \\ E(\epsilon_2) \\ \vdots \\ E(\epsilon_n) \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 0 \\ 0 \\ \vdots \\ 0 \end{bmatrix}$$

3- يضاف الى الفرضتين السابقتين، افتراض ثبات تباين فرض يشمل ثبات التباين وانعدام التغير أي أن التباين المشترك بينهما يساوي (0).

4- ليس هنالك علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة كما وأن عدد المشاهدات يجب ان يكون اكبر من عدد المتغيرات المستقلة.

5- المتغيرات المستقلة غير عشوائية أي ثابتة

3-طريقة المربعات الصغرى لتقدير معاملات النموذج من متغيرين مستقلين:

المعيار الذي تعتمد عليه المربعات الصغرى في الحصول على المقدرات حيث يتطلب المعيار تصغير مجموع مربعات البواقي ألي أدنى قيمه لها. اختبار مقدرات تعطي مربعات بواقي تعطي أدنى مجموع من بين هذه المجاميع أي أن المعيار تصغير $\sum \epsilon_i^2$
 أي تحويل مربعات البواقي ألي شكل تظهر فيه المقدرات المراد الحصول عليها ويتسنى ذلك بإعادة كتابة المعيار على النحو التالي:

$$\sum \epsilon_i^2 = \sum (Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_1 - \hat{\beta}_2 X_2)^2$$

تفاضل البواقي بالنسبة لـ $\hat{\beta}_0$ ويساوي (0) ويعاد كذلك لقيم وهكذا $\hat{\beta}_1, \hat{\beta}_2$

$$\frac{\partial \sum \epsilon_i^2}{\partial \hat{\beta}_0} = +2 \sum (Y_i - \hat{\beta}_1 X_1 - \hat{\beta}_2 X_2) = 0$$

$$\frac{\partial \sum \epsilon_i^2}{\partial \hat{\beta}_1} = -2 \sum X_{1i} (Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_2 X_2 - \hat{\beta}_3 X_3) = 0$$

$$\frac{\partial \sum \epsilon_i^2}{\partial \hat{\beta}_K} = -2 \sum X_{IK}(Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_2 X_2 - \hat{\beta}_3 X_3) = 0$$

بفك الأقواس والقسمة على 2 وإعادة كتابة المعادلات الطبيعية مقابلة للنموذج الخطي العام

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + u_i$$

$$\sum u_i^2 = \sum (Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_1 - \hat{\beta}_2 X_2)^2$$

نحصل على مقدرات النموذج العام وعلى سبيل المثال سنكتفي بنموذج بثلاث متغيرات

$$\sum Y_i = n\hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 \sum X_{1i} + \hat{\beta}_2 \sum X_{2i}$$

$$\sum X_{1i}Y = \hat{\beta}_0 \sum X_{1i} + \hat{\beta}_1 \sum X_{1i}^2 + \hat{\beta}_2 \sum X_{1i} X_{2i}$$

$$\sum X_{2i}Y = \hat{\beta}_0 \sum X_{2i} + \hat{\beta}_1 \sum X_{1i} X_{2i} + \hat{\beta}_2 \sum X_{2i}^2$$

وباستخدام المحددات نتحصل على:

$$\hat{\beta}_1 = \frac{(\sum x_1 y)(\sum x_2^2) - (\sum x_2 y)(\sum x_1 x_2)}{(\sum x_1^2)(\sum x_2^2) - (\sum x_1 x_2)^2}$$

$$\hat{\beta}_2 = \frac{(\sum x_2 y)(\sum x_1^2) - (\sum x_1 y)(\sum x_1 x_2)}{(\sum x_1^2)(\sum x_2^2) - (\sum x_1 x_2)^2}$$

$$\hat{\beta}_0 = \bar{Y} - \hat{\beta}_1 \bar{X}_1 - \hat{\beta}_2 \bar{X}_2$$

4- طريقة المحددات لتقدير معالم نموذج الانحدار المتعدد لأكثر من متغيرين.

يمكن تعميم طريقة تقدير النماذج من متغيرين على النماذج المكونة من أكثر من متغيرين (شاكر و قناوي، 2006، صفحة 63)، إلا أن الحسابات معقدة وطويلة، لذا يمكننا الاستعانة بالبرامج الحديثة مثل (Eviews و spss و Excel... الخ) لتقدير الآلي لمعاملات النموذج الانحدار المتعدد دون عناء الحسابات المعقدة أعلاه، ما يبقي علينا تحليل وتفسير نتائج التقدير فقط.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة القياسية.

في عالم البحث العلمي والدراسات الأكاديمية، تعدّ النتائج القياسية أحد أهم العناصر التي تتمثل جوهر العمل البحثي، إذ تُعتبر النتائج القياسية الناتج الرئيسي للجهود البحثية، وتشكل الأساس الذي يُبنى عليه فهم المشكلة المدروسة أو الظاهرة المحددة.

1- التعريف بمتغيرات الدراسة القياسية:

- المتغير التابع:

Consumer Price Index- CPI: مستوى العام للأسعار، هو مقياس للتغيرات في الأسعار التي يدفعها المستهلكون لسلة معينة من السلع والخدمات بمرور الوقت، يعتبر CPI أداة هامة لقياس التضخم في الاقتصاد ويتم حسابه عبر أخذ متوسط الأسعار لسلة مختارة من السلع والخدمات الأساسية ومراقبة التغيرات في هذه الأسعار على مدار فترة زمنية معينة.

- المتغير المستقل:

Real Effective Exchange Rate- REER: هو مقياس لقيمة العملة مقارنةً بسلة من العملات الأخرى، معدلة وفقاً للفروق في مستويات الأسعار النسبية. يُعتبر REER أداة هامة لتحليل القدرة التنافسية الاقتصادية للدولة. يُحتسب REER من خلال أخذ سعر الصرف الفعلي بين العملة المحلية (في هذه الحالة، الدينار الجزائري) والدولار الأمريكي، ومن ثم تعديل هذا السعر بناءً على الفرق في التضخم بين البلدين

- المتغيرات المستقلة المساعدة:

Mean Per Capita Income- MPC: متوسط الدخل الفردي: هو مقياس اقتصادي يمثل متوسط دخل الفرد في منطقة معينة، ويتم حسابه عبر تقسيم إجمالي الدخل في منطقة ما على عدد السكان فيها. يُستخدم MRI لقياس مستوى الرفاهية الاقتصادية للمواطنين وللمقارنة بين الدول أو المناطق، ويعكس هذا المؤشر القدرة الشرائية للأفراد ومستوى المعيشة في المجتمع وقد يتأثر متوسط الدخل الفردي بمعدلات البطالة، توزيع الدخل، ونمو الاقتصاد.

MG: الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (% سنوياً): هو مقياس لكمية عرض النقود في الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة، كما يشمل عرض النقود بمفهومه الواسع (M2) النقود المتداولة (M1) بالإضافة إلى الودائع الادخارية وحسابات الأجل.

Exchange Rate TC : يشير إلى سعر الصرف الذي يحدد كم عدد الدينارات الجزائرية (DZD) اللازمة لشراء دولار أمريكي واحد (USD) ففهم سعر الصرف وطريقة تحديده مهم لتحديد القوة الشرائية للعملة الوطنية والمستوى التنافسي للاقتصاد في الأسواق العالمية.

II - نتائج الدراسة القياسية:

تعطي سلاسل المعطيات التي استعملناها خلال الفترة (1990-2022) 32 مشاهدة، ومع إدخال اللوغاريتم عليها وذلك للتقليل من حدة اختلاف تباينها خاصة للمتغيرات ذات الأرقام الكبيرة مثل متوسط الدخل الفردي، والكتلة النقدية، حاولنا تطبيق نموذج (لانحدار الخطي المتعدد) لتحديد آثار المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، والتي جاءت نتائجها موزعة على النقاط التالية:

1 - تقدير النموذج الخطي المتعدد:

جدول رقم (III-3): تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد

Dependent Variable: L_CPI				
Method: Least Squares				
Date: 05/22/24 Time: 21:28				
Sample: 1990 2022				
Included observations: 33				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
L_REER	-0.035626	0.016194	-2.199885	0.0362
L_MPCI	-1.054403	0.429649	-2.454103	0.0206
L_MG	0.100607	0.065947	1.525561	0.1383
L_TC	-0.341369	0.070793	-4.822077	0.0000
C	16.84243	3.951868	4.261892	0.0002
R-squared	0.885585	Mean dependent var	4.711273	
Adjusted R-squared	0.869240	S.D. dependent var	0.192350	
S.E. of regression	0.069555	Akaike info criterion	-2.354659	
Sum squared resid	0.135463	Schwarz criterion	-2.127916	
Log likelihood	43.85188	Hannan-Quinn criter.	-2.278367	
F-statistic	54.18058	Durbin-Watson stat	1.457813	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الملحق 1 وبرنامج Eviews12

2- التحليل الإحصائي:

- L_REER : معامل هذا المتغير هو -0.035626 ، مما يعني أن زيادة 1 دينار جزائري في سعر الصرف الحقيقي الفعلي (REER) تقود إلى انخفاض في مؤشر أسعار المستهلك (CPI) بنسبة 0.0356 دينار جزائري. الإحصائية التائية (t-Statistic) هي -2.199885 وقيمة الاحتمال (Prob.) هي 0.0362، مما يشير إلى أن هذا المتغير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

- L_MPCI : معامل هذا المتغير هو -0.054403 ، مما يعني أن زيادة 1 دينار جزائري في متوسط الدخل الفردي (MPCI) تقود إلى انخفاض في CPI بنسبة 1.0544 دينار جزائري. الإحصائية التائية هي -2.454103 وقيمة الاحتمال هي 0.0206، مما يشير إلى دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

- L_MG : معامل هذا المتغير هو 0.100607، مما يعني أن زيادة 1 دينار جزائري في النمو النقدي (MG) تقود إلى زيادة في CPI بنسبة 0.1006 دينار جزائري. الإحصائية التائية هي 1.525561 وقيمة الاحتمال هي 0.1383، مما يشير إلى أن هذا المتغير ليس ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% (غير معنوي إحصائياً).

- L_TC : معامل هذا المتغير هو -341369.0 ، مما يعني أن زيادة 1 دينار جزائري في سعر الصرف الاسمي (TC) تقود إلى انخفاض في CPI بنسبة 0.3414 دينار جزائري. الإحصائية التائية هي -4.822077 وقيمة الاحتمال هي 0.0000، مما يشير إلى دلالة إحصائية قوية عند مستوى معنوية 1%.

- C(الثابت): المعامل هو 16.84243، مما يمثل القيمة المتوقعة لـ L_CPI عندما تكون جميع المتغيرات الأخرى تساوي صفرًا. الإحصائية التائية هي 4.261892 وقيمة الاحتمال هي 0.0002، مما يشير إلى دلالة إحصائية قوية.

3-تقييم جودة النموذج:

R-squared: قيمة R-squared هي 0.885585، مما يعني أن 88.56% من التغيرات في L_CPI يمكن تفسيرها بالمتغيرات المستقلة في النموذج.

Adjusted R-squared: قيمة Adjusted R-squared هي 0.869240، مما يعزز تفسير النموذج ويأخذ في الاعتبار عدد المتغيرات المستخدمة.

S.E. of regression: الانحراف القياسي للانحدار هو 0.069555، مما يشير إلى مدى دقة التقديرات.

F-statistic: قيمة الإحصائية F هي 54.18058 مع قيمة احتمال تساوي 0.000000، مما يشير إلى أن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية قوية.

Durbin-Watson stat: قيمة إحصائية دوربين-واتسون هي 1.457813، مما يشير إلى وجود بعض الارتباط الذاتي في البواقي، لكن القيمة قريبة من 2، مما يعني أن المشكلة ليست حادة.

4-التفسير الاقتصادي:

- تأثير سعر الصرف الحقيقي الفعلي (L_REER):
العلاقة العكسية بين سعر الصرف الحقيقي الفعلي (REER) ومؤشر أسعار المستهلك (CPI) تعني أنه عندما يرتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي (أي تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي)، فإن مؤشر أسعار المستهلك ينخفض. يمكن تفسير ذلك بأن تدهور قيمة الدينار يجعل الواردات أكثر تكلفة، مما يقلل الطلب على السلع المستوردة ويقلل الضغط على الأسعار المحلية.

- تأثير متوسط الدخل الفردي (L_MPCI):
العلاقة العكسية بين متوسط الدخل الفردي (MPCI) ومؤشر أسعار المستهلك تشير إلى أن زيادة متوسط الدخل الفردي تحسن القدرة الشرائية للأفراد. عندما يرتفع الدخل الفردي بنسبة 1%، ينخفض مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 1.054403%. هذا يعني أن زيادة الدخل تمكن الأفراد من تحمل تكاليف أعلى دون الحاجة إلى زيادة كبيرة في الأسعار، مما يؤدي إلى تخفيف الضغط التضخمي.

- تأثير نمو النقود (L_MG):

العلاقة الإيجابية بين نمو النقود (MG) ومؤشر أسعار المستهلك تعني أن زيادة العرض النقدي ترتبط بارتفاع في مستوى الأسعار، إلا أن التأثير غير معنوي إحصائياً في هذا النموذج (القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05). قد يشير ذلك إلى أن العوامل الأخرى مثل السياسات النقدية والمالية، تلعب دوراً أكبر في تحديد مستوى التضخم مقارنة بنمو العرض النقدي.

- تأثير سعر الصرف الرسمي (L_TC):

العلاقة العكسية بين سعر الصرف الرسمي (TC) ومؤشر أسعار المستهلك تعني أن تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (ارتفاع سعر الصرف الرسمي) يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية. هذا التدهور يزيد تكلفة الواردات، مما ينعكس على ارتفاع أسعار السلع المستوردة وبالتالي زيادة التضخم. كلما ارتفع سعر الصرف الرسمي بنسبة 1%، ينخفض مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 0.341369%.

خلاصة الفصل :

عبر هذا الفصل قمنا بدراسة قياسية لتأثير سعر صرف الدولار على المستوى العام للأسعار في الجزائر، خلال الفترة 1990-2022. وهذا اعتمادا على إحصائيات سنوية تغطي فترة الدراسة من الموقع الرسمي لبنك الجزائر، وهذا بغية الوصول لنموذج أمثل. وقد تم العمل بنموذج الإنحدار المتعدد، وقد تم التوصل إلى أن سعر صرف الدولار يؤثر عكسيا على المستوى العام للأسعار في الجزائر وهذا خلال فترة الدراسة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

لقد كان موضوع بحثنا حول تأثير سعر صرف الدولار على المستوى العام للأسعار في الجزائر، خلال الفترة 1990-2022، وذلك بالإستعانة ببرنامج الإنحدار المتعدد، إذ قمنا بتقسيمه إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي، حيث تطرقنا في الجانب النظري إلى موضوع سعر الصرف وأهميته وأنواعه، كما بينا العوامل المؤثرة فيه وماهي محدداته، مما جعلنا نتطرق إلى أهم النظريات المفسرة له كنظرية ونظرية مرورا إلى نظرية، .

كما تطرقنا في نفس الفصل إلى سوق الصرف إذ عرف سوق الصرف قسمين، سوق صرف عاجل وسوق صرف آجل، حيث ميزها مجموعة من المتعاملين فيه، كالبانك المركزي والبنوك التجارية، إضافة إلى ذلك أوضحنا وظائفها.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه للحديث عن المستوى العام للأسعار، باعتباره ذا أهمية كبيرة لأي دولة، لأنه ينعكس على وضعها الإقتصادي، حيث تتم مراقبته وحسابه لتحديد الأهداف المسطرة، خاصة تحسين المستوى المعيشي، وذلك باتباع مجموعة من الأساليب والطرق، وهذا ماجعلنا نستعرض في النظريات الإقتصادية، عند الكلاسيك، كينز، مرورا إلى تحديد المستوى العام للأسعار عند النقديون. أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقط احتوى فصلا واحدا، فقد خصصناه لمعرفة مدى تأثير سعر صرف الدولار على المستوى العام للجزائر، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2022. وهذا بالإعتماد على برنامج Eviews12، وذلك باستعمال نموذج الانحدار المتعدد، وعليه تم بناء نموذج قياسي لقياس تأثير سعر صرف الدولار على المستوى العام للأسعار وذلك بغية التحليل الإقتصادي.

ومن خلال الدراسة، توصلنا إلى النتائج التالية:

-المستوى العام للأسعار في الجزائر يتأثر عكسيا أمام سعر صرف الدولار، أي أنه كلما ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار فإن مؤشر الأسعار ينخفض. وهذا مافسره المتغير المستقل الرئيسي والمتغيرات المستقلة المساعدة، فكما إرتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي فإن مؤشر الأسعار ينخفض وكذلك بين متوسط الدخل الفردي ومؤشر الأسعار، فالعلاقة بينهما علاقة عكسية والتي تشير أنه عندما يرتفع الدخل الفردي ينخفض مؤشر أسعار المستهلك ونفس الشيء بالنسبة لسعر الصرف الرسمي.

-يترتب عن تدهور قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي ارتفاع الأسعار المحلية، وبالتالي إنخفاض مؤشر الأسعار نتيجة لزيادة تكلفة الواردات.

-زيادة متوسط الدخل الفردي تساعد في تقليل التضخم عبر تعزيز القوة الشرائية للأفراد، كما أن النموذج الإحصائي المستخدم يفسر بشكل جيد التغيرات في مؤشر أسعار المستهلك، مما يعكس أهمية المتغيرات المستقلة المختارة.

وعليه يكون إختبار الفرضيات على النحو التالي:

-يتأثر سعر الصرف بالتضخم، كما يتأثر بعوامل متعددة أخرى كمعدلات الفائدة ، كمية النقود، التدخلات الحكومية.....

- لجأت الجزائر إلى التعديل في سياسة سعر الصرف للقضاء على الاختلالات التي طالت ميزان المدفوعات، إذ إنتقلت من نظام الربط إلى سلة من العملات إلى نظام التعويم.

-تهدور قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي تؤدي إلى إرتفاع الأسعار المحلية، مما يزيد تكلفة الواردات، وهذا ما ينعكس على مؤشر الأسعار بالإنخفاض.

وبناء على النتائج السابقة يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات:

-العمل على دعم الاستقرار الإقتصادي الكلي ومواصلة الإصلاح.

-أهمية تشجيع الإستثمار خارج المحروقات لرفع قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي.

-التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لتحقيق الإستقرار في الأسعار ومحاربة التضخم.

-تطبيق سياسة تنمashi والظروف الإقتصادية للبلاد.

وأخيرا بالرغم من سعينا بالإلمام بكل جوانب الموضوع إلا أننا نقترح عدة آفاق بحثية ذات صلة

بالموضوع كالتالي:

-دراسة أثر العولمة المالية على المستوى العام للأسعار في الجزائر.

-قياس أثر المتغيرات النقدية على المستوى العام للأسعار في الجزائر.

-أثر تقلبات سعر صرف الدولار على المستوى العام للأسعار في الجزائر.

-علاقة نظم أسعار الصرف على المستوى العام للأسعار في الجزائر.

المراجع

الكتب:

- ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه. (2002). *مبادئ علم الاحصاء*. مصر: الدار الجامعية.
- أحمد مندور. (1990). *مقدمة في الاقتصاد الدولي*. لبنان: الدار الجامعية .
- أسامة محمد الفولي، و مجدي شهاب. (1997). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. القاهرة، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- أسامة محمد الفولي، و مجدي شهاب. (1997). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. القاهرة، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- اسماعيل عبد الرحمان، و حربي محمد موسى عريقات. (1999). *مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد* (الإصدار 1). عمان: دار وائل للنشر.
- اسماعيل محمد بن قانة. (2011). *الاحصاء الوصفي والحيوي* (الإصدار 1). الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- إيمان عطية ناصف. (2008). *النظرية الاقتصادية الكلية*. مصر: دار الجامعة الجديدة.
- ايمان عطية ناصف. (2008). *مبادئ الاقتصاد الدولي*. مصر: الدار الجامعية الجديدة.
- بلعزوز بن علي. (2004). *محاضرات في النظريات والسياسات النقدية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- توفيق عبد الرحيم، و يوسف حسن. (2010). *الادارة المالية الدولية*. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- جمال خريس، أيمن أبو خضير، و عماد خصاونة. (2002). *النقود والبنوك* (الإصدار 1). عمان: دار الميسرة للنشر والطباعة والتوزيع.
- جوزيف دانيلاز، ديفيد فانهوز، و تعريب محمود حسن حسني. (2010). *اقتصاديات النقود والتمويل الدولي*. الرياض: دار المريخ.
- خالد واصف ألوزني، و أحمد حسين الرفاعي. (2008). *مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق* (الإصدار 9). عمان: دار وائل للنشر.
- دومينيك سالفاتور. (1993). *الاقتصاد الدولي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- راجح، ا. ع. (1972). القاهرة، مصر: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر.
- رفاه شهاب الحمداني. (2014). نظرية الإقتصاد الكلي مقدمة رياضية (الإصدار 1). الأردن: دار وائل للنشر.
- رمزي زكي. (1994). أزمة القروض الدولية. القاهرة: دار المستقبل العربي.
- رواء زكي الطويل. (2010). محاضرات في الإقتصاد السياسي. عمان: دار زهران.
- زكرياء أحمد عزام، عبد الباسط حسونة، و مصطفى سعيد الشيخ. (2008). مبادئ التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق. عمان: دار المسيرة.
- سعود جايد المشكور العامري. (2014). محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق (الإصدار 2). عمان: دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع.
- سعود جايد مشكور العامري. (2010). المالية الدولية. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
- السيد محمد سربيتي. (2009). التجارة الخارجية. مصر: الدار الجامعية.
- شمعون شمعون. (2005). البورصة. الجزائر: دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع.
- شرعي حسين، (2021) محاضرات في الاقتصاد القياسي، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر.
- صالح خصاونة. (2000). مبادئ الإقتصاد الكلي (الإصدار 2). عمان: دار وائل للنشر.
- صيد أمين. (2013). سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات. بيروت، لبنان: مكتبة حسن العصرية.
- صيد أمين. (2013). سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات. بيروت، لبنان: مكتبة حسن العصرية.
- ضياء مجيد الموسوي. (2016). تقلبات أسعار الصرف (الإصدار 1). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- الطاهر لطرش. (2013). الاقتصاد النقدي والبنكي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون.
- عادل حشيش. (2000). العلاقات الدولية. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي. (2011). *سعر الصرف وإدارته*. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- عبد الرحمان تومي. (2011). *الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق*. الجزائر: دار الخلدونية.
- عبد الرزاق بن الزاوي. (2016). *سعر الصرف الحقيقي التوازني (الإصدار 1)*. الأردن: اليازوري للنشر والتوزيع.
- عبد المجيد قدي. (2003). *المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد المنعم السيد علي، و نزار سعد الدين العيسى. (2004). *النقود والمصارف و الأسواق المالية*. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- العذاري، ع. (2010). *الاقتصاد القياسي نظرية وحلول - تطبيقات باستخدام برنامج I4* الأردن: دار الجريز للنشر والتوزيع.
- عزام صبري. (2006). *الإحصاء الوصفي ونظام SPSS*. الأردن: عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع.
- علي عبد الوهاب نجا، و السيد محمد أحمد السريتي. (2008). *النظرية الكلية*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- علي مكيد. (2011). *الاقتصاد القياسي: دروس ومسائل محلولة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- غازي حسين عناية. (2000). *التضخم المالي*. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- فارس عياد شاكر، و عزت فناوي. (2006). *مبادئ الاقتصاد القياسي الرياضي*. مصر: دار العلم للنشر والتوزيع يالفيوم.
- فاروق بن صالح الخطيب، و عبد العزيز بن أحمد دياب. (2015). *دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية (الإصدار 1)*. جدة: خوارزم العلمية للنشر والتوزيع.
- فليح حسن خلف. (2004). *التمويل الدولي (الإصدار 1)*. الأردن: الوراق للنشر و التوزيع.
- كمال بكري. (1995). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. مصر: مركز الاسكندرية للكتاب.

- كمال بكري، رمضان محمد مقلد، محمد سيد عابد، و إيمان عطية ناصف. (2002-2003). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. مصر: الدار الجامعية.
- لحلو موسى بخاري. (2010). *سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية* (الإصدار 1). لبنان: مكتبة حسين العصرية للنشر والتوزيع.
- لطرش، ا. (2005). *تقنيات البنوك*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- مايا فتحي. (2017). *العولمة المالية وآثارها على نظام الصرف*. عمان، الأردن: دار الحامد للنشر.
- مجدي محمود شهاب. (2007). *الاقتصاد الدولي المعاصر*. مصر: دار الجامعة الجديدة.
- محب خلف توفيق. (2011). *الاقتصاد النقدي المصرفي*. مصر: دار الفكر الجامعي.
- محمد ابراهيم عبيدات. (2004). *أساسيات التسعير في التسويق المعاصر* (الإصدار 1). عمان: دار المسيرة.
- محمد أحمد الأفندي. (2013). *مقدمة في الاقتصاد الكلي*. صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع.
- محمد العربي ساكر. (2006). *محاضرات في الاقتصاد الكلي*. مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- محمد الناشد. (1988). *التجارة الخارجية والداخلية، ماهيتها وتخطيطها*. دمشق: منشورات جامعة حلب.
- محمد صبحي أبو صالح. (2007). *الموجز في الطرق الإحصائية*. عمان الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- محمد محمد جبر المغربي. (2011). *الإحصاء التحليلي* (الإصدار 1). مصر: المكتبة العصرية.
- محمد غرس الدين، و ياسر محمد جاد. (2005). *مدخل إلى الاقتصاد القياسي*. مصر: القاهرة للنشر والتوزيع.
- محمود حميدات. (2000). *مدخل للتحليل النقدي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية.
- محمود يونس. (2007). *اقتصاديات دولية*. القاهرة، مصر: الدار الجامعية الابراهيمية.

- محمود يونس، و عبد المنعم مبارك. (2003). *النقود وأعمال البنوك*. الاسكندرية مصر: الدار الجامعية.
- مروان عطوان. (1989). *مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية*. قسنطينة: دار البحث للطباعة والنشر.
- مروان عطوان. (1992). *أسعار صرف العملات*. الجزائر: دار الهدى.
- مسعود محيطة. (2013). *دروس في المالية الدولية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية.
- المهدي عادل. (2003). *العلاقات النقدية الدولية*. مصر: جهاز نشر وتوزيع الكتب الجامعية.
- نعمان سعدي. (2011). *البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي*. الجزائر: دار بلقيس.
- نور عبد الرحمن اليوسف. (2018). *محاضرات في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الادارية، قسم الاقتصاد*. جامعة الملك سعود السعودية: قسم الاقتصاد.
- الهادي خالدي. (1996). *المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي*. الجزائر: دار هومة.
- هبة فقهي، محمد حسين، ايناس محمود، و محمد جبر. (23 نوفمبر، 2017). *الكفاءة النسبية للأرقام القياسية ودورها في تقدير قيم التضخم*. المعمل المركزي لبحوث التصميم والتحليل الاحصائي.
- هوشيار معروف. (2005). *تحليل الاقتصاد الدولي*. عمان، الاردن: دار جرير للنشر والتوزيع.
- وديع طوروس. (2010). *الاقتصاد الكلي (الإصدار 1)*. طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب.
- وسام ملاك. (2001). *الظواهر النقدية على المستوى الدولي- قضايا نقدية ومالية-*. لبنان: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر.
- وضاح نجيب رجب. (2010). *التضخم والكساد، الأسباب والحلول وفق مبادئ الإقتصاد الإسلامي (الإصدار 1)*. عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- وليد صافي، و أنس البكري. (2009). *الاسواق المالية الدولية (الإصدار 1)*. الاردن: دار المستقبل للنشر والتوزيع.

الرسائل والأطروحات:

- باريك محمد. (2014). التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.
- بركانة. (2011). ظروف العمل داخل المؤسسة المخصصة و إنعكاساتها على الوضعية الإجتماعية للعمال. بائنة (رسالة ماجستير).
- بلقاسم منهوم. (2012-2013). أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات-دراسة قياسية لحالة الجزائر-2009-1970 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة وهران.
- بليمان سعاد. (2008). إشكالية تسيير سياسة سعر الصرف في اقتصاد ناشئ (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
- بن الزاوي عبد الرزاق. (2011). سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه على النمو الاقتصادي في الجزائر 2007-1970 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- بن عيسى أمينة. (2014-2015). العلاقة بين النقود والأسعار، دراسة قياسية في الجزائر تونس والمغرب (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة تلمسان.
- جعفري عمار. (2013). إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- خليفة عزي. (2011-2012). سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات 2008-1985 (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مسيلة: جامعة المسيلة.
- سلمى دوحة. (2015-2016). أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

- عبد الحميد مرغيت. (2017-2018). ادارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن :دراسة تحليلية(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس 1.
- عزي ل. (2006). صرف الدينار بين واقعية السوق وصندوق النقد الدولي (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
- علي بن قدور. (2013). دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر -1970-2010(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.
- عمر حميدات. (2010-2011). أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات -دراسة حالة-(رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.
- ليندة بلقاسم. (2013). أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- محمد غزغزي. (2022). أثر النمو الاقتصادي على قطاع صناعة الادوية في الجزائر خلال الفترة 1999-2019. (أطروحة دكتوراه)، جامعة البليدة 02 -الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- وجدي جميلة. (بلا تاريخ). السياسة النقدية سياسة استهداف التضخم، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة(1990-2014) رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة تلمسان.
- يمينة درقال. (2011). دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير(رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.

المجلات :

- حيدر حسين عبد الستار رمضان. (أكتوبر, 2020). التباين المكاني لمتوسط الانفاق الأسري في العراق. مجلة أدب الكوفة، 2(45)، صفحة 439.
- فائزة العراف. (2012). قياس أثر التغيير في معدل الاحتياطي الاجباري على تطور المستوى العام للأسعار. مجلة آفاق للعلوم، 6(2)
- فودوا محمد. (2017). تقنيات السياسات النقدية الحديثة في معالجة التضخم. مجلة الإقتصاد الجديد، 2(17)، صفحة 107.
- لزهرة ساحلي. (ديسمبر, 2021). تحليل تجريبي للعوامل المؤثرة على نسبة تفضيل السيولة في دول شمال إفريقيا. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، 8(3).

الملتقيات، الندوات والمؤتمرات:

- الصادق، ع. ت.، البلبل، ع. أ. & عمران، م. م. (1997). سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية. سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل 3، أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

تقارير الهيئات والمنظمات:

- بنك الجزائر. (2013). التطور الإقتصادي والنقدي . الجزائر: التقرير السنوي.
- بنك الجزائر. (2015). التقرير السنوي. التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر.

قائمة المراجع باللغات الأجنبية:

- A, H. (1996). *Le marché des changes interbancaire en Algérie*. Algérie: Media Bank.
- Baltagi Badi H. (2008). *Econometrics*. USA: Center for Policy Research Syracuse University Syracuse.
- Bourbonnais. (2015). *Econométrie*. paris: Edition Dunod.

- Corinne, h., & Macé, . S. (2012). *Méthodes statistiques appliquées au management*. france: Pearson france.
- Deboud, Y. (1995). *le nouveau mécanisme économique en Algérie*. Alger: Office des publication Universitaire.
- IMF. (September 1998). *Country Report N98/89*.
- Kennedy, P. (2003). *A Guide to Econometrics*. England: The mit press.
- KORANCHELIANE, T. (2005). *the equilibrium real in a commodity–Algeria's experience* . Algeria: IMF working paper.
- Levy–Garboua, V. (1981). *Macro Economie Contemporaine* (éd. 2). paris: economica.

الملاحق

ملحق رقم (1)

السنوات	REER	CPI	MPCI	MG	TC
1990	221.1	16.7	340782.467	343324000000	8,9575083 3
1991	131.9	25.9	328759.0903	414745000000	18,472875
1992	135.2	31.7	326989.36792	544456000000	21,836075
1993	162.2	20.5	313030.4028	584183000000	23,345406 7
1994	140.1	29,0	303743.0593	675928000000	35,058500 8
1995	117.4	29.8	309295.5947	739895000000	47,662726 7
1996	119.7	18.7	316348.994	848250000000	54,748933 3
1997	129.2	5.7	314496.943	1003136000000	57,70735
1998	135.5	5,0	325580.828	1199476000000	58,738958 3
1999	125.3	2.6	331333.4080	1366769000000	66,573875
2000	119.4	0.30	339134.9190	1559914000000	75,259791 7
2001	123.2	4.2	344535.6311	2403069491382.2 8	77,215020 8
2002	114.2	1.4	358954.998	2836874368257.7 6	79,6819
2003	103.1	4.3	379623.7775	3299459519201.0 1	77,394975
2004	103.5	4,0	390414.559	3644293407790.0 2	72,06065
2005	101.7	1.4	407847.526	4070442630560.5 5	73,276308 3
2006	101.3	2.3	408846.2375	4870071993159.8 2	72,646616 7
2007	99.9	3.7	415920.7874	5994607617030.4 4	69,2924
2008	102.2	4.9	418686.16815	6955967773528.5 6	64,5828

2009	100.3	5.7	417813.8285	7292694702848.3 7	72,647416 7
2010	100,0	3.9	424883.9492	8280740465950.3 8	74,385983 3
2011	99.1	4.5	428983.9840	9929187740063.1 2	72,937883 3
2012	103.9	8.9	435033.6305	11015134770498	77,535966 7
2013	101.8	3.3	438505.05894	11941507586741. 9	79,3684
2014	102.9	2.9	446248.8005	13663911696251. 2	80,579016 7
2015	96.6	4.8	453596.9888	13704511417483. 3	100,69143 3
2016	95.6	6.4	458872.9912	13816309327311. 7	109,44306 7
2017	97.8	5.6	455829.877	14974234178039. 3	110,97301 7
2018	93.5	4.3	452602.8279	16636712469882. 2	116,59379 2
2019	95.5	2,0	448797.08691	16510684196822. 3	119,35355 8
2020	91.2	2.4	418593.3048	17740006563278. 7	126,7768
2021	86.8	7.2	425709.6579	20078806213655. 1	135,06405 8
2022	92.2	9.3	432236.48190	22955346742900	141,99497 5